جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	معوقات التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	Obstacles to Cultural Development for People with Disabilities
إعداد	الباحثة/ رشا إرنست نظمي
إشراف	الأستاذ الدكتور/ دسوقي عبدالجليل

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث:

تعد قضية الإعاقة من أكثر القضايا التي تؤثر على تنمية الدول، وشمولهم بخطط التنمية المستدامة أصبح أمر لابد منه في ضوء الإحصاءات بالتقرير العالمي الأول عن الإعاقة بأن 15٪ من سكان العالم، يعيشون مع نوع من الإعاقة (منظمة الصحة العالمية، 2015). يشير التعداد السكاني لمصر، أن احصاءات الإعاقة تقدر بأنها 10.6% من السكان لديهم إعاقة من بسيطة إلى مطلقة (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، 2017).

مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية، يمكن أن يكون الوصول إلى الثقافة بمثابة أداة رائعة وفعالة لتشجيع الأفراد وتعزيز الشعور بالتماسك داخل المجتمع. الوصول إلى الثقافة هو حق أساسي للجميع، ومحورا رئيسيا بخريطة التنمية الثقافية. لقد حققت الجهات المعنية بالثقافة في مصر خطوات جادة وهامة نحو دمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتها. ومع ذلك، مازال هناك الكثير من الجهد المطلوب والممارسات لتعزيز الوصول العادل إلى الثقافة، وتلبية الاحتياجات وتذليل المعوقات التي تحول دون مشاركتهم مشاركة فعالة.

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على المعوقات التي تواجه التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى تأثيرها على إدماجهم بالسياسات والبرامج، وتمكينهم من حقوقهم الثقافية على المستويين المشاركة والإنتاج الثقافي.

نظرا لطبيعة هذا البحث، فان منهج البحث هو المنهج الوصفي، بجانب المنهج التاريخي، وذلك بالتعرف على تطور مفهوم الإعاقة من المنظور الإجتماعي، وتطور التشريعات الدولية والمحلية ودراسة الحواجز الاجتماعية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، عن طريق وصفها، والتعرف على مُسبباتها، واستخلاص النتائج.

توصل البحث إلى أن السعي لتحقيق التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب وضع سياسات تبنى على قيم التنوع واحترام الاختلاف والعدالة وتكافؤ الفرص. وإن سياسة الإدماج هي ضرورة وأساس في تحقيق العدالة الثقافية. وأوصى البحث بإضافة مؤشرات قياسية بمحور الثقافة في استراتيجية مصر 2030، لقياس مدى وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الثقافة، ومدى الالتزم بتكافؤ الفرص والإدماج وعدم التمييز.

الكلمات المفتاحية: الأشخاص ذوي الإعاقة، المعوقات، الدمج، التمكين، الإتاحة.

Abstract:

The issue of disability is one of the issues that affect the development of countries most, and their inclusion in sustainable development plans has become a must in the context of statistics in the first global report on disability that 15% of the world's population lives with some kind of disability (World Health Organization, 2015). The Egyptian census indicates that disability statistics are estimated at 10.6% of the population with a disability from simple to absolute (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2017).

With socio-economic challenges, access to culture can be a wonderful and effective tool for encouraging individuals and fostering a sense of cohesion within a community. Access to culture is a fundamental right for everyone, and a major focus of the cultural development map. Culture stakeholders have made serious and important steps towards integrating and empowering persons with disabilities in their activities. However, much effort and practices are required to promote equitable access to culture, meet needs and overcome obstacles that prevent their effective participation.

This research aims to shed light on the obstacles facing the cultural development of persons with disabilities, and the extent of their impact on the integration of persons with disabilities into cultural programs and activities and their empowerment of their cultural rights at the levels of participation and cultural production.

According to the nature of this research, the research method is descriptive method, with the historical approach, through knowing the development of the concept of disability from a social perspective, the development of international and local legislation, and studying the social and cultural barriers of people with disabilities, by describing them, identifying their causes, and concluding the results.

The research found that the pursuit of cultural development for persons with disabilities requires setting policies based on the values of diversity, respect for difference, justice and equal opportunities. The policy of inclusion is a necessity, and a basis for achieving cultural justice. The research recommended adding standard indicators to the culture axis in the Egypt 2030 strategy, to measure the extent of persons with disabilities accessing culture, and the extent of commitment to equal opportunities, inclusion and non-discrimination.

key words:

Persons with disabilities, Obstacles, Inclusion, Empowerment, Accessibility.

أولا: الإطار العام للبحث:

مقدمة

مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي إصدرت في ديسمبر 2006، تغيرت التوجهات والممارسات المتعلقة بالإعاقة تدريجيا بشكل ملحوظ، في جميع أنحاء العالم، وفقا لنهج حقوق الإنسان الجديد وبمشاركة أصحاب الشأن تحت شعار "لا شيْ يخصنا بدوننا" واحرزت تقدما ملحوظا تجاه قضايا الإعاقة. ومع ذلك، ومن تجربتي الشخصية، بوصفي أحد الأشخاص ذوي الإعاقة، مازلنا نواجه تحديات كثيرة مع أولئك الذين ما زالوا ينظرون إلى الإعاقة من منظور فردي، ولا يجدون في الأفكار الموروثة أو التحديات البيئية عوائق تجاه تقدم ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بفعالية في المجالات المختلفة إسوة بالآخرين.

على الرغم أن رؤية محور الثقافة باستراتيجية مصر 2030، تتضمن احترام التنوع والاختلاف والمشاركة الثقافية للجميع دون تمييز، إلا أن المؤشرات والمؤشرات المستحدثة خلت من قياس وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الثقافة والمشاركة الفعالة بوصفهم فاعلين ومستفيدين على حد سواء.

خلال عملي في مجال الإدارة الثقافية لمشروعات دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة منذ 2013، والتعاون مع مؤسسات حكومية وغير حكومية، أجد العديد من التحديات والحواجز أمام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة باختلاف إعاقاتهم. يرجع السبب الرئيسي فيها إلى الخلفية الذهنية لدى الناس عنهم، والتي ينتج عنها أحكام سريعة تبنى مع الوقت حواجز مادية يصعب إزالتها وحواجز من الأفكار السلبية تحتاج إلى جهد كبير لتغييرها.

وإنسجاما مع الأهمية القصوى لدور الثقافة في تعزيز الاتجاهات الإيجابية أو السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة من ناحية، وأهمية التنمية الثقافية كمحور أساسي في تحقيق جميع الأهداف التنموية المستدامة، فان ذلك يستوجب ضرورة توفير العديد من المتطلبات والحدّ من المعوقات للنهوض والإرتقاء بالخدمات الثقافية ورسالتها، ورؤية الأبعاد الحقيقية للتنمية الثقافية التي تشمل الجميع. لذلك يتناول هذا البحث التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، مع فهم أعمق لأوضاعهم الإجتماعية والثقافية، واقتراح الحلول المناسبة للحدّ من أو القضاء على هذه المعوقات.

1. هدف/ أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى أهمية وضع الإعاقة بشكل مباشر في قلب أجندة التنمية المستدامة، وبالأخص سياسات التنمية الثقافية. وهو يستعرض التقدم المُحرز منذ توقيع مصر على إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ذات الصلة المتفق عليها دوليا ويظهر مدى الحاجة إلى تكثيف الجهود لضمان تحقيق الأهداف والغايات والنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة.

في هذا البحث نركز على الحواجز والمعوقات التي تواجه التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال:

- التعرف على واقع وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- التعرف على التشريعات الوطنية والدولية.
- التعرف على وضعية التنمية الثقافية التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد المصادر الأساسية للمعوقات، والتوصل إلى سبل للحدّ منها.

2. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوعا نادرا – على حد علم الباحثة– تقل مصادره خاصة باللغة العربية، حيث أن التطرق في الدراسات بمجال الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عُرف مؤخرا مع تطور النظرة العالمية لهم بالعقود الثلاثة الماضية. كما أن مصطلحي الثقافة والتنمية لم يرتبطا كثيرا، ولم تكن الثقافة محورا من محاور التنمية. مؤخرا نجحت منظمة اليونسكو في توجيه الأنظار إلى الثقافة كونها في صميم التنمية المستدامة بمفهوم التنمية الجديد الذي يتجاوز هدف النمو الاقتصادي، لتحقيق الأهداف المنشودة التي ترتكز على الإنصاف والشمولية والسلام واستدامة الموارد للأجيال القادمة.

وقد اعتمد البحث على المراجع الأجنبية بصفة أساسية لندرة الكتابات باللغة العربية في هذا الموضوع محل البحث. واستند البحث إلى العديد من التقارير المختلفة التي تصدر عن الأمم المتحدة واجتماعاتها الدولية ومؤسساتها.

تأمل الباحثة أن يكشف هذا البحث عن الحواجز والمعوقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة بفعالية في الحياة الثقافية، والتركيز على ضمان الوصول إلى الثقافة، من أجل تحفيز المشاركة، فالوصول والمشاركة ضروريان للتنمية الثقافية الحقيقية.

قد يفيد هذا البحث صانعي القرار والسياسات الثقافية بالتعرف على معوقات وصول الأشخاص ذي الإعاقة إلى الثقافة، والمشكلات الإجتماعية والثقافية التي تحدّ من مشاركتهم على قدم المساواة مع الآخرين والحلول والتوصيات المقترحة.

3. تساؤلات البحث و/ أو الفروض

يتفرع السؤال البحثي إلى الأسئلة التالية:

- ما الصورة الواقعية الكمية والكيفية للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر؟
- ما وضعية التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات الإجتماعية واسبابها الرئيسية؟
- ما وضعية دمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية والتحديات التي تواجه دمجهم وتمكينهم ثقافيا؟
- ما السبل للحدّ من معوقات التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة؟

4. حدود البحث

الحدود الزمنية: استغرق البحث شهرين، هما مارس، ابريل 2021.

الحدود الموضوعية: ينتمي موضوع الدراسة إلى علم الاجتماع الثقافي وهو أحد فروع علم الاجتماع، وحدود البحث تكمن في معوقات التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، وسبل الحدّ من هذه المعوقات.

5. الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: الإعاقة والتحرير والتنمية (Coleridge, 1993)

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم الإعاقة من العام إلى الخاص، ويستعرض القضايا الاجتماعية والسياسية والتنموية للإعاقة، وذلك بشكل أساسي من خلال المقابلات مع الأشخاص ذوي الإعاقة المنخرطين في التنمية. يوضح هذه القضايا من خلال أمثلة ملموسة من بلدان نامية مختارة (الهند، الأردن، لبنان، زيمباوي)، ويوضح كيف تم التعامل مع العمل الاجتماعي بشأن الإعاقة في سياقات ثقافية وسياسية مختلفة على نطاق واسع.

نتائج الدراسة:

– معظم الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية، الذين يحصلون على الخدمات، لم يجربوا سوى نموذج طبي أو مؤسسي لإعادة التأهيل، والذي يعاملهم على أنهم غير قادرين.

– فهم أن التغيير يجب أن يبدأ بالأشخاص ذوي الإعاقة. كانت تلك هي الرسالة الرئيسية التي نقلها جميع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تمت مقابلتهم تقريبا وهي الرسالة المركزية لهذه الدراسة. حيث يلعب الأشخاص ذوو الإعاقة أنفسهم دورا كاملا في عمليات صنع القرار التي تشكل حياتهم، ويكافحون ليأخذوا حقوقهم ويتم الاعتراف بهم من قبل الآخرين.

– الإعاقة قضية تمس الجميع. ليست مرتبطة بالفقر فقط، لكنها يُمكن أن تؤثر على أي شخص من أي خلفية، في أي بلد في أي وقت. وتحديد "حالة التنمية" للناس من خلال مستويات الدخل أو الناتج القومي الإجمالي وحده هو موقف مادي أحادي البعد يتجاهل النطاق الكامل للعوامل الاجتماعية والثقافية والروحية التي تعطي معنى لحياة الناس.

– الآراء والمواقف والأفكار بين الأشخاص ذوي الإعاقة حول أنفسهم وحول التنمية وحول قضايا الإعاقة متنوعة تماما مثل تلك التي يتبناها الآخرون.

– "مشكلة" الإعاقة تنشأ عن عالم قادر جسديا ومعاقا يرفض قبول الأشخاص ذوي الإعاقة بشروطهم الخاصة. والنتيجة هي التحيز والتمييز.

الدراسة الثانية: الإعاقة في الثقافات المختلفة: تأملات في المفاهيم المحلية (Holzer, Vreede, Weigt, 1999)

تهدف الدراسة إلى خلق وعي بالفجوات في المعرفة عندما يتعلق الأمر بإطار الظروف الروحية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على قضية الإعاقة في المجتمعات المختلفة، وفي نفس الوقت الوعي بكيفية تقليص هذه الفجوة، ومعالجة مسألة الإعاقة والثقافة من زاوية أكثر شمولية، مع امكانية استكشاف مجموعة واسعة من المفاهيم المحلية والأفكار والمعتقدات المختلفة حول الإعاقة، التي توضح بشكل مذهل كيف يمكن الحكم على الإعاقة بشكل مختلف. كما يسلط الضوء على تصور الإعاقة وإعادة التأهيل في الثقافات المختلفة وكيفية جعل هذه المفاهيم متاحة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بجانب اجراء المقابلات والندوات مع الأشخاص ذوي الإعاقة، والمتخصصين في التربية الخاصة، وأشخاص يعملون في منظمات محلية ودولية وطلاب وأكاديميين من مختلف التخصصات المعنية بالإعاقة،

من أجل جمع الآراء والأفكار والمعتقدات المحلية حول الإعاقة في الثقافات المختلفة بعدة دول منها السنغال، المكسيك، الأرن، تونس، انغولا، المانيا.

استخلصت الدراسة عدة نتائج تشير إلى أن مفهوم الإعاقة لم يعد يُنظر إليه على أنه خاصية جسدية أو نفسية أو عقلية يولد بها الشخص أو يكتسبها خلال حياته. على العكس من ذلك، يصبح واضحا إلى حد كبير أن المواقف والتفاعلات مع الآخرين المعتادة في السياق الاجتماعي ذي الصلة تشكل وتؤثر على طبيعة ومدى الإعاقة وبالتالي تحدد حياة الشخص ذي الإعاقة.

في الوقت نفسه، لا تزال الصور النمطية والسلبيات قائمة ولا يزال أمام جميع البلدان طريق طويل لتقطعه من أجل التغلب على التحيز المؤسسي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

الدراسة الثالثة: مواقف المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة: مشروع تحديد النطاق

(Thompson, Fisher, Purcal, Deeming, Sawrikar, 2011)

تهدف الدراسة إلى بناء قاعدة أدلة على مواقف المجتمع الأسترالي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتأثير هذه المواقف على النتائج للأشخاص ذوي الإعاقة وعلى السياسات الفعالة لتحسين مواقف المجتمع نحوهم. وتأثير هذه المواقف أيضا على إدماج الناس في مجالات الحياة، والمواقف التي تتبناها مجموعات من الناس في هذه المجالات: التعليم والتوظيف والصحة والشبكات الاجتماعية، والمبادرات لتغيير المواقف.

استخدمت الدراسة منهج استقصائي لمواقف المجتمع تجاه الإعاقة، يتألف من مراجعة الأدبيات والبحث في مصادر البيانات عن المؤشرات ذات الصلة لمواقف المجتمع وتأثيرها على النتائج للأشخاص ذوي الإعاقة. ومراجعة السياسات والبرامج والمبادرات لتغيير المواقف المجتمعية.

نتائج الدراسة:

– يميل الأشخاص الأصغر سنا والأشخاص الحاصلون على تعليم أكبر إلى تبني مواقف أكثر إيجابية.

– المواقف السلبية، إلى جانب المفاهيم الخاطئة ونقص الوعي، تشكل حواجز أمام الإدماج الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة مثل التعليم والتوظيف والأنشطة الثقافية والمشاركة المجتمعية.

– يبدو أن المعرفة الشخصية للأشخاص ذوي الإعاقة هي الطريقة الواعدة لزيادة الاحترام والاندماج.

– وجدت الدراسة عدة فجوات في البيانات الاسترالية حول مواقف المجتمع تجاه الإعاقة، وخلصت مراجعة مصادر البيانات إلى أنه يمكن معالجة هذه الفجوات من خلال: إضافة وحدات إلى المسوحات الطولية الحالية، إجراء مسوحات تمثيلية على نطاق أصغر، مع كل من الأشخاص ذوي الإعاقة ومع أفراد آخرين من الجمهور، محاولة الوصول إلى البيانات الموجودة ذات الصلة مثل تلك الواردة من مفوضية حقوق الإنسان الأسترالية، مسح وطني جديد طولي يركز على مواقف الإعاقة.

– في مجال التعليم. وجدت أن المواقف السلبية بين المعلمين وأقران الطلاب تشكل حاجزا أمام الإدماج، بينما يساعد التدريب الخاص للمعلمين على مكافحة هذه المواقف السلبية.

– يمكن أن يؤدي نقص المعرفة أو التدريب بين المهنيين إلى صعوبة وصول الناس إلى الخدمات.

– فيما يتعلق بالتوظيف، وجدت هذه الدراسة أن المواقف السلبية والمفاهيم الخاطئة بين أصحاب العمل تشكل حاجزا هاما أمام الإدماج، كما هو الحال مع الاتجاه العام في المجتمع للمساواة بين الاعتراف الاجتماعي والعمالة مدفوعة الأجر.

– فيما يتعلق بالإسكان، يمكن أن تؤثر مواقف الموظفين في أماكن الإقامة المدعومة، والجيران الذين يعيشون بالقرب من السكن المدعوم على مدى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، بدلا من مجرد الحضور الجسدي.

– أظهرت الدراسة أن الإدماج الاجتماعي في المجتمع يتطلب دعما نشطا لإقامة علاقات مع العائلة والأصدقاء ومقدمي الرعاية وأفراد المجتمع والحفاظ عليها.

– خلصت الدراسة بأن هناك خصائص مشتركة للسياسات والمبادرات التي تبدو ناجحة في تغيير المواقف والتغلب على التحيز تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، هذه الخصائص هي:

- توفير الموارد اللازمة للاستراتيجية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتنفيذ الإستراتيجية الشاملة.
- معالجة جميع مستويات التدخل الثلاثة: الشخصية والتنظيمية والهيكلية.
- التعرف على تنوع أنواع الإعاقة وأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنفيذ الإستراتيجية على مدى فترة زمنية طويلة لتعزيز المواقف الإيجابية واستبدال المواقف السلبية.

الدراسة الرابعة: الثقافة – النظرية – الإعاقة (Waldschmidt, Berressem, Ingwersen, 2017)

تضم الدراسة عدة مقالات بين دراسات الإعاقة لمجموعة من الباحثين، من ضمنها مقالات عن: الإعاقة تتحول إلى الثقافة: النموذج الثقافي للإعاقة كأداة تحليلية، أصوات الإعاقة: منظور دراسات ثقافية، إعاقة الإعاقة: مفارقات الرؤية والإخفاء في السينما، بناء عالم من ذوي الإعاقة فيه، دراسات الإعاقة والألم وسياسة هوية الأقلية.

تهدف الدراسة إلى توفير منصة ليست فقط لفكر العديد من العلماء البارزين في الخطاب الشبابي المقارن لدراسات الإعاقة الثقافية، ولكن أيضا لبعض الأصوات المبتكرة وتشجيع المساهمات الراسخة في الممارسات، وكذلك المساهمات النظرية. وقد تم إعداده لتسهيل الحوار بين الباحثين العاملين من داخل الخطابات البريطانية والتشيكية والألمانية والأمريكية.

النتائج التي توصل لها الباحثون تُظهر إلى حد كبير انخراطا انعكاسيا ذاتيا في دراسات الإعاقة ليس فقط كدراسات أكاديمية متعددة التخصصات غير متجانسة، ولكن أيضا كتعبير عن الخبرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والجسدية للأشخاص ذوي الإعاقة ومساهمات تمثل ما تعنيه قراءة الإعاقة من خلال الثقافة.

يركز الباحثون على جانب الثقافة. ويشيرون إلى أن تعريف الإعاقة من المنظور الإجتماعي (النموذج الاجتماعي) تعرض للنقد بشكل متكرر، بسبب إهماله للصور الثقافية وبعض التجارب الشخصية وتأثيرات الضعف.

تذكر الدراسة أن، مايكل أوليفر، أحد المنشئين البريطانيين للنموذج الاجتماعي، رد على هذا النقد بالإشارة إلى أن النموذج ظهر مباشرة من التجارب الشخصية للنشطاء ذوي الإعاقة ويسمح بالفعل بدراسة آثار الضعف. وفيما يتعلق بالنقد المُوجه بأن التمثيل الثقافي قد تم إهماله، فإنه يؤكد وجهة نظر منتقديه لأنه لا يعتبر "القيم الثقافية" حاسمة، على الأقل طالما أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون يعانون من الفقر والحرمان المادي.

لقد كان من الضروري الأخذ في الاعتبار المعاناة أولا في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، فالإقصاء والتهميش الذي كان هو النمط السائد والذي لم ينتهِ بعد كان الدافع للنظر إلى تعريف الإعاقة من منظور إجتماعي يضع المجتمعات في المسئولية تجاه وضع الإعاقة في البلدان.

هذا التقييم، على الرغم من أنه يمكن فهمه من منظور السياسة العملية، إلا أنه مؤثر من وجهة نظر علم الاجتماع، إنه يقلل بشكل واضح من أهمية الممارسات الثقافية في المجتمع، وتأثيرها على فهمنا للإعاقة. وتعتقد آن فالدشميت إحدى الباحثات في هذه الدراسة أن هذا النقص في الاهتمام يمكن إرجاعه إلى بعض أوجه القصور في نهج الدراسات الثقافية. وهذا ما يؤكده أيضا كتاب "نموذجا ثقافيا للإعاقة" لكن بشكل ضيق على أنها نهج كان مرتبطا بشكل أساسي بدراسات الإعاقة الأمريكية. (Devlieger, 2005).

الدراسة الخامسة: الحقوق الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة (عيشة، 2012)

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الحقوق الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة متناولا النصوص المُلزمة للدول بالإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وارتباطها الوثيق بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لظاهرة الإعاقة، مع المنهج التاريخي لنيل الحقوق الثقافية بكل المعاهدات والمواثيق الدولية، وأوصت الدراسة بما يلي:

– مراعاة المعايير الدولية ومتطلبات المنهج العلمي فيما يُبذل من جهود لكفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عامة، وحقوقهم الثقافية خاصة، إذ بدون مراعاة تلك المعايير والمتطلبات لن يتحقق أصلا مضمون الحقّ.

– ضرورة تمكين منظمات المجتمع المدني عامة وذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة خاصة، ودعم قدراتهم لشراكة حقيقية تقوم على أساس منهج علمي.

– الانتباه والحرص على ألا تؤدي شراكة منظمات المجتمع المدني تخلي الدولة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه كفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عامة، وحقوقهم الاجتماعية والثقافية خاصة.

كما أوصت الدراسة منظمة الإيسيسكو (المسئولة عن نشر الدراسة) بعدة توصيات هي:

– دمج قضايا الحقوق الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع البرامج والأنشطة والمشاريع الثقافية التي تنجزها أو تخطط لها المنظمة.

– حث الدول الأعضاء فيها، التي لم توقع أو تُصادق بعد على الإتفاقية، للتوقيع والمصادقة على نص الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

– حث الدول الأطراف في الاتفاقية من أجل البدء باتخاذ التدابير العامة لتطبيقها وخاصة التدابير التشريعية اللازمة لإدماج مواد ومضامين ومعايير الاتفاقية في التشريعات الوطنية.

– اقامة برامج تدريبية للدول الأعضاء، للتعريف بالإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وآليات تطبيقها وحمايتها وكفالتها، باعتماد مقاربة البرمجة المبنية على حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.

– حث الدول الأعضاء على مراعاة المباديء التوجيهية والمنهجية لإعمال الحقوق الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة الواردة في هذه الدراسة، عند إعداد استراتيجيات وخطط التنمية الثقافية في بلدانها، وتشجيع تلك الدول على الالتزام بتلك المعايير.

الدراسة السادسة: وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الثقافة والسياحة والرياضة والأنشطة الترفيهية: نحو مشاركة هادفة ومثيرة (European Council, 2015)

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض أمثلة الممارسات الجيدة للتمكين الثقافي للأشخاص ذوي الإعاقة في الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي، وتقديم لمحة عامة عن الوضع بناء على المعلومات الواردة من التقارير الأولية التي قدمتها مختلف الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

قدمت الدراسة إطارا لتعزيز وتنفيذ خطة عمل بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة بين 2006– 2015 مع مجموعة من التوصيات ينبغي على حكومات الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي، أن تقوم بها، ومنها:

– تعميم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية والرياضية والسياحية والترفيهية المتاحة للعامة السكان، مع عدم إهمال الأنشطة التي تستهدف على وجه التحديد الأشخاص ذوي الإعاقة وتعكس تنوعهم.

– اتخاذ التدابير المناسبة لضمان أن تعليم الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة في بيئة شاملة يساهم في تطوير وتعزيز إمكاناتهم الإبداعية والفنية والفكرية والرياضية وتعزيزها، وأنه يشجعهم على المشاركة في الثقافة، الأنشطة الرياضية والترفيهية .

– اتخاذ التدابير المناسبة لتشجيع جميع أصحاب المصلحة في مجالات الثقافة والرياضة والسياحة للعمل من أجل وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية وإقليمية ومحلية لجعل الأنشطة الثقافية والرياضية والسياحية والترفيهية في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من المشاركة الكاملة والمتساوية في تلك الأنشطة.

– ضمان التشاور المستمر والفعال مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في عملية صياغة الأطر القانونية والسياسية.

– اتخاذ تدابير لضمان التخطيط الملائم منذ البداية لإنشاء أماكن وبرامج ثقافية ورياضية وسياحية وترفيهية متاحة.

– اتخاذ الخطوات المناسبة لتطوير وتنفيذ إطار تشريعي لضمان أن حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الأنشطة الثقافية والرياضية والسياحية يمثل تمييزا قائما على الإعاقة ويتطلب مقدمي الخدمات (المؤسسات العامة والخاصة) في تلك المجالات لتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لهم، وضمان الوصول إلى الأماكن والبرامج والخدمات التي يقدمونها من أجل الترويج الكامل والمتساوي لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.

الدراسة السابعة: المعوقات والميسرات أمام المشاركة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة: مراجعة نطاق للدراسات المتعلقة بالدول الأوروبية (Hästbacka, Nygård, Nyqvist, 2016)

تهدف الدراسة من مراجعة النطاق استكشاف الدراسات العلمية السابقة المتعلقة بالفهم العلمي للمشاركة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل الحصول على فهم أعمق لمعنى المشاركة الاجتماعية والمعوقات والميسرات المتعلقة بها. كانت المعوقات الرئيسية التي تم تحديدها تتعلق بالعوامل المالية والمواقف المجتمعية والأوضاع الصحية والبطالة. كان الميسرون الأكثر تحديدا مرتبطين بتشريعات وسياسات الإعاقة، فضلا عن الدعم من أشخاص على اتصال وثيق أو صلة قرابة للأشخاص ذوي الإعاقة.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي للبيانات ذات الصلة في مجال العلوم الاجتماعية باستخدام المشاركة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة. استوفت 32 دراسة معايير التضمين لهذه الدراسة. تم تحليل كل دراسة فيما يتعلق بأربعة مقاييس: هوية مجموعة المشاركين، نوع المشاركة، نوع الميسرين ونوع الحواجز.

أظهرت النتائج أن هناك تركيزا مهيمنا على المشاركة في سوق العمل وأن المشاركة المجتمعية تمت دراستها في الغالب فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام. وكان أكثر مجالات المشاركة المجتمعية، تسليط الضوء على المشاركة في سوق العمل، حيث كان العائق الأكثر تأثيرا هو البطالة، والحواجز المالية هي أكثر الحواجز المتكررة. من ناحية أخرى، كان أبرز الميسرات للمشاركة المجتمعية هو تشريعات وسياسات الإعاقة يليها الدعم من الآخرين.

وحظيت الحواجز البيئية التي يتعذر الوصول إليها أو الميسرات مثل توفير الخدمات باهتمام أقل مما كان متوقعا، ومن ناحية أخرى أشارت الدراسة إلى أن الحاجة إلى بيئة يسهل الوصول إليها لا تتعلق فقط بمستخدمي الكراسي المتحركة ولكن بالأشخاص ذوي الإعاقات البصرية ومن لديهم صعوبة في الحركة أيضا. بالاضافة إلى توسيع إمكانية الوصول لتشمل الوصول إلى المعلومات والاتصالات. كما أظهرت الدراسة أن المشاركة المجتمعية يمكن أن ترتبط بالعديد من مجالات الحياة ويمكن فهمها بطرق مختلفة.

الدراسة الثامنة: من الأطفال إلى الكبار: هل الثقافة في متناول الجميع؟

(Tessin, Kovacic, Pivac, D. Vujic, Obradovic, 2020)

هدفت الدراسة إلى تحليل تصور الوصول إلى الثقافة لمختلف الفئات العمرية "الأطفال والمراهقين والبالغين وكبار السن" في مدينة نوفي ساد "صربيا". وكانت الأهداف الإضافية هي الكشف عن المحتويات الثقافية في المدينة التي تعتبر الأكثر أهمية بالنسبة للفئة العمرية المعينة وقياس مستوى التوافق مع احتياجاتهم.

منهجية الدراسة تكونت من عينة الدراسة من 170 مبحوثا من مختلف الفئات العمرية المستخدمة لأغراض المقارنة. تم جمع البيانات من خلال استبيان عبر الإنترنت وتحليلها بواسطة IBM SPSS Statistics تحليل إحصائي وصفي واختبار ANOVA.

ركز تحليل الدراسة لتصور مواطني نوفي ساد على الدرجة التي يمكن من خلالها الوصول إلى المحتويات الثقافية لمختلف الفئات العمرية. كانت الأهداف الإضافية هي الكشف عن المحتويات الثقافية في المدينة التي تعتبر الأكثر أهمية بالنسبة للفئة العمرية المعينة وقياس مستوى التوافق مع احتياجاتهم.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك فجوة واضحة بين العرض الثقافي الحالي واحتياجات وتفضيلات الزوار من مختلف الفئات العمرية. إحدى العقبات الكبيرة التي ظهرت هي عدم كفاية الترويج للمحتويات الثقافية في المدينة لفئات عمرية مختلفة من الزوار (الأطفال والمراهقين والبالغين وكبار السن وذوي الإعاقة). حددت الدراسة أيضا الفئات العمرية للزوار الذين كان العرض الثقافي أقل ملاءمة لهم، بالإضافة إلى رسم خرائط للمؤسسات الثقافية الأقل وصولا إلى الجماهير من مختلف الأعمار.

كما ركزت الدراسة على الفجوة المعرفية المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الثقافة للأجيال المختلفة، ومقارنة احتياجات الأجيال المختلفة فيما يتعلق بالعرض الفعلي في المؤسسات الثقافية، ومعالجة أهمية بعض عناصر العرض الثقافي لمختلف الفئات العمرية ومستوى إمكانية الوصول إلى هذه الميزات لمختلف الفئات، والتحديات التي تواجههم خاصة تلك التي تواجه الفئات التي يتطلب وصولهم إلى الثقافة عدة تدابير واجراءات منهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو ما يؤكد على ضعف الاهتمام بوصول الثقافة للجميع دون تمييز في صربيا.

موقع ومكانة البحث الراهن من الدراسات السابقة

- أوجه الاتفاق:

يتفق البحث الراهن مع الدراسات السابقة في التأكيد على تناول الإطار النظري لما يلي:

1- مفهوم الإعاقة من المنظور الإجتماعي، الذي يرى الإعاقة في الصور النمطية والحواجز البيئية، وتوضيح أن القيم والمعتقدات والممارسات الثقافية والاجتماعية تؤثر على كيف ينظر الناس إلى الإعاقة. والتأكيد على أن هذه القوالب النمطية تعوق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

2- تشابه البحث مع بعض الدراسات السابقة في المعوقات الإجتماعية والحواجز التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وتعوق وصولهم إلى الثقافة وتحدّ من مشاركتهم.

3- اتفق البحث مع بعض الدراسات على أن أكثر المعوقات الثقافية هي عدم إتاحة الأماكن الثقافية، والمواد الثقافية، حيث يصعب وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها.

4- أهمية الثقافة في التنمية الشاملة ومدى اسهامها في التنمية الإجتماعية والاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- أوجه الاختلاف:

يختلف البحث الراهن عن الدراسات السابقة في:

1- لم تتناول أي من الدراسات السابقة معوقات التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، بينما ركز البحث الحالي على الكشف عن هذه المعوقات.

2- لم تذكر أي من الدراسات السابقة التطور التاريخي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر، بينما أشار البحث الحالي إليها بوضوح.

3- كما أن البحث الحالي يسعى للوصول إلى توصيات من شأنها الحدّ من أو القضاء على المعوقات التي تواجه التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة.

تفرد هذا البحث بتصنيف معوقات التنمية الثقافية التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، من منظور متعمق للمعوقات التي تواجه إدماجهم وتمكينهم بالحياة الثقافية وتقلل من فرص التنمية والنهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية.

6. مصطلحات البحث:

يستخدم البحث المصطلحات التالية:

الأشخاص ذوي الإعاقة:

شملت الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عدة تعريفات هامة تماشيا مع تطور النهج الحقوقي لتمكين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ومنذ أن صدرت الإتفاقية عام 2006 واخذت الدول المُوقعة والمُصدقة عليها ومنها مصر في تطبيق بنود ومواد الإتفاقية طبقا لهذا التعريف. وقد أكد القانون المصري رقم 10 لسنة 2018 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على استخدام ذات المفهوم.

وتعريف الأشخاص ذوي الإعاقة كما جاء في الإتفاقية الدولية هو "كل من يُعانون من قصور طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسّيَة، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين".

المعوقات:

جاء في المعجم الوسيط تعريف كلمة عاق–عوقاً: منعه منه وشغله عنه، فهو عائق (المعجم الوسيط، 1961).

كما تُعرف بأنها "جميع العوائق المالية والإدارية والفنية والإجتماعية والشخصية التي تعوق المسؤول عن تحقيق أهداف برامجه الإدارية التي تساعد في تحسين عملية التعليم والتعلم وتطويرها" (المغيدي، 1997).

ويعرفها البحث إجرائيا بأنها: العقبات والحواجز التي تحدّ من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الثقافية وتؤدي إلى عرقلة التنمية الثقافية بالنسبة لهم.

الدمج:

يقصد به "إستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لكافة الخدمات والأنشطة والمرافق العامة ووسائل التعليم، على قدم المساواة مع الآخرين فى المجتمع، دون إقصاء أو إستبعاد فى شتى مناحي الحياة من خلال السياسات والخطط والتدابير والبرامج والتوعية والمشاركة الفعالة" (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2018).

التمكين:

يُعرف قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التمكين بأنه "إزالة الحواجز وتسهيل وإتاحة الفرص للشخص ذي الإعاقة لتطوير قدراته وإمكانياته للحصول على حقوقه والنهوض بمسئولياته ومشاركته في التخطيط واتخاذ القرار فى شئونه وإسهاماته فى تنمية المجتمع." (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2018).

الإتاحة:

تعرف الإتاحة بإنها "التجهيزات أو الإجراءات اللازمة للوصول إلى بيئة دامجة ولمواءمة وتكييف الظروف البيئية الفيزيقية والمجتمعية والمعلومات وتوفير المعدات وإلادوات والوسائل المساعدة اللازمة لضمان ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم وحرياتهم على قدم المساواه مع أقرانهم من غير ذوى الإعاقة" (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2018).

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

1- نظرة عامة عن الإعاقة

كانت ولاتزال الإعاقة أولوية إنمائية، فهي منتشرة بشكل أكبر في البلدان ذات الدخل المنخفض، كما أن الإعاقة والفقر يعزز كل منهما الآخر. "حوالي 15٪ من سكان العالم يعانون من إعاقة. هذا يعني أن هناك شخص من كل 7 أشخاص لديه إعاقة في العالم. وهذا يشمل حوالي 93 مليون طفل و 720 مليون بالغ يعانون من صعوبات كبيرة في الأداء" (WHO, 2021).

تنجم الإعاقة عن التفاعل بين الأفراد الذين يعانون من حالة صحية مثل الشلل الدماغي، متلازمة داون، كف البصر، بالإضافة إلى العوامل الشخصية والبيئية بما في ذلك المواقف السلبية التي ينتج عنها التمييز والإقصاء، لذلك تعد قضية الإعاقة إحدى قضايا حقوق الإنسان.

يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من أوضاع صحية متدنية، ولديهم فرص أقل في التعليم والعمل، وهم أكثر عرضة للعيش في فقر من أولئك الذين لا يعانون من إعاقة. وتظهر البيانات العالمية أن معدلات التوظيف أقل للرجال ذوي الإعاقة 53٪ مقارنة بالرجال الذين لا يعانون من إعاقة 65٪ والنساء ذوات الإعاقة 20٪ مقارنة بالنساء اللواتي لا يعانون من إعاقة 30٪. (UN Women, 2017)

وهذا يُظهر جليا كيف أن الإعاقة مشكلة جسيمة في البلدان النامية، وهم في مجتمعاتهم من أكثر الفئات المحرومة من الخدمات المختلفة الصحية، الاجتماعية، الاقتصادية، التعليمية. ويُعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من تحديات وحواجز اجتماعية وثقافية تؤثر على حياتهم. هذه الحواجز تزيد من الحدّ من قدراتهم وتمنعهم من المشاركة باستقلالية وفاعلية من الاندماج في المجتمع.

يزيد احتمال أن يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة في المتوسط نتيجة لتحديات اجتماعية واقتصادية أكثر من الأفراد الذين لا يعانون أي إعاقة، مثل التعليم الأقل، وسوء العناية الصحية، وغياب الإكتشاف والتدخل المبكر للإعاقة، وقلة فرص العمل وارتفاع معدل الفقر.

وقد يؤدي الفقر إلى زيادة خطر الإعاقة من خلال سوء التغذية وضعف إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والعمل في أوضـــاع غير آمنة وبيئة ملوثة. وتزيد الإعاقة من خطر الفقر بما في ذلك عن طريق التمييز على أســـاس الإعاقة مما يترتب عليه نقص فرص العمل وضعف الأجور وزيادة تكلفة المعيشة مع الإعاقة.

وقد تؤدي البيئة الاقتصادية والتشريعية والمادية والاجتماعية في بلد ما إلى وضع حواجز أمام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات، أو إلى تيسيرها. وتتضمن الحواجز مباني يتعذر الدخول إليها والتنقل فيها، ونقص وسائل النقل، وصعوبة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعدم ملائمة المعايير، وانخفاض مستوى الخدمات ومخصصات الميزانيات لتلك الخدمات.

2- تطور مفهوم الإعاقة:

شـــملت الإتفاقية تعريف مصـــطلح "الأشـــخاص ذوي الإعاقة"، وفي اللغة الإنجليزية تترجم إلى Persons with disability، ربما يكون المصـــطلح ثقيلا باللغة العربية، كما يراه البعض إلا أنه المصـــطلح الأكثر تعبيرا وتأكيدا على حقوق وأوضاع هذه الشريحة العريضة من المجتمع. فاستخدام المصطلحات الأخرى مثل "ذوي الاحتياجات الخاصة، متحدي الإعاقة، المعاقين، المعوقين، صناع التحدي، ذوي القدرات الفائقة، ذوي الهمم.... الخ" هي مصطلحات لا تعبر عن الوضع الحقيقي، الذي جاء بالإتفاقية الدولية واتفقت عليه أكثر من 150 دولة حول العالم، ويفيد بان الإعاقة ليست لصيقة بالشخص وإنما الإعاقة في الحواجز المجتمعية والبيئية حوله. وتأتي المصطلحات الأخرى غير دقيقة ولا تسمح بتحديد حقوق الأشخاص الذين يُعانون من شكل من أشكال الإعاقة أمامهم للعيش حياة طبيعية على قدم المساواة مع الآخرين، فمصطلح "ذوي الاحتياجات الخاصة" على سبيل المثال يشمل كل البشر، لأن لكل مِنا احتياجات، فالمرأة الحامل لها احتياجات خاصة، كبار السن لهم احتياجات خاصة، المرضى، الأطفال،....الخ واستخدامه يتيح الفرصة لعدم الالتزام بما يخص إزالة العوائق والحواجز الموجودة أمام الأشخاص الذين حددتهم الإتفاقية يُعانون من قصور طويلة الأجل بدنية أو عقلية او ذهنية أو حسية. وتأتي كلمة "أشخاص" في بداية الكلام دليل على أن الإعاقة حالة من تداخل عوائق البيئة والسلوك مع العوامل الشخصية، وتوسط كلمة "ذوي" بين كلمة "أشخاص" وكلمة "إعاقة" تأكيد على أن الإعاقة ليست لصيقةً بالشخص.

لقد اخذ الوصول إلى هذا النهج التقدمي مسيرة طويلة من إصدار المعاهدات والإتفاقيات الدولية، إلى ان وصلنا إلى هذا النهج الحقوقي المُشار إليه، ونستعرض في هذه الورقة التطور التاريخي الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

3- التطور التاريخي الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مرّ التطور الفكري والإجتماعي لقضـايا الإعاقة في العالم بمراحل عدة منذ الحرب العالمية الأولى إلى اليوم، وفي بعض الدول كان مردود هذا التطور يأتي بطيئا إلى حدّ كبير، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تمســـك المجتمعات بمفهوم الإعاقة في الموروثات القديمة من ناحية وإلى تهميش الدول لحقوق ذوي الإعاقة إسوة بغيرهم من جهة أخرى.

كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان سـنة ١٩٤٨ بمثابة الإنطلاقة الأولى للانتباه أن هناك من البشـر مَن يُعانون ولا أحد يكترث، وبدأت الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت مسيرة إصـدار المعاهدات والمواثيق الدولية تركز على حقوق الإنسـان في كل الظروف والأوضـــاع، وكان للأشـــخاص ذوي الإعاقة حيز داخل بين هذه المعاهدات فصـــدر الإعلان الخاص بحقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة الذهنية لسـنة ١٩٧١ الذي أكد على أن تضـع الدول نصـب عينيها ضـرورة مسـاعدة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والعمل على تنمية قدراتهم وتيسير اندماجهم وحمايتهم من الاستغلال.

على نحوٍ آخر، انبثقت ثقافة الإعاقة من داخل الحركة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة مع تصاعد النشاط السياسي لهم في عدة دول حول العالم خلال النصـف الثاني من القرن العشـرين، حيث نادوا بحقوقهم والتوقف عن اسـتبعادهم. على سـبيل المثال، عام 1972 خرج الأشـخاص ذوي الإعاقة في منهاتن بامريكا واوقفوا المرور تماما بالمدينة اعتراضـا على تصريحات نيكسون، رئيس الولايات المتحدة في ذلك الوقت، برفض تطبيق قانون اعادة التأهيل مبررا الرفض بأن القانون يحتاج إلى ميزانيات ضـخمة وهناك أولويات اخرى. في انجلترا عام 1974 أصـدر اتحاد المعاقين جسـديا ضـد الفصـل العنصري (UPIAS, 1974) اعلانا حقوقيا يُطالبون فيه بعدم استبعادهم والعمل على دمجهم دون تمييز.

في عام 1981 أعلنت الأمم المتحدة أنها السنة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي 1992 أعلنت يوم 3 ديسمبر يوما دوليا للأشـخاص للأشـخاص ذوي الإعاقة. وتوالى تحديد أيام دولية متنوعة لفئات الإعاقة المختلفة لتعزيز الوعي وحشـد الدعم من أجل القضـايا الحرجة المتعلقة بإدماج الأشـخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية. فحددت 21 مارس اليوم الدولي لمتلازمة الداون، 2 إبريل اليوم الدولي للتوعية بطيف التوحد، 4 يناير اليوم الدولي للغة برايل، 23 سـبتمبر اليوم العالمي للغات الإشارة.

في عام 1993 حددت الأمم المتحدة القواعد الدولية للمســـاواة وتكافؤ الفرص للأشـــخاص ذوي الإعاقة تقر فيه الدول الأطراف أن الفتيات والنســـاء والرجال ذوي الإعاقة لهم كافة الحقوق وعليهم ذات الواجبات كغيرهم باعتبارهم أفراد في مجتمعاتهم.

مع الألفية الثالثة، جاءت الإتفاقية الدولية (الأمم المتحدة، 2006) بمثابة نهج جديد يُكلل جهود الأشخاص ذوي الإعاقة في مسيرة نضالهم، ويعكس قيم ومباديء الحقوقيين ذوي الإعاقة ومناصريهم بجميع البلدان. وتركزت ثقافة الإعاقة على إعادة تعريف الإعاقة وبناء النموذج الاجتماعي.

وتعد الإتفاقية الدولية لحقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، أول معاهدة شـاملة لحقوق الإنسـان في القرن الحادي والعشـرين، وتشكل الإتفاقية "تحولا مثاليا" في المواقف والنهج تجاه الأشـخاص ذوي الإعاقة. وتعتمد تصـنيفا واسـعا للأشـخاص ذوي

الإعاقة وتـــــعيد التأكيد علي ضــرورة تمتع جميع الأشــخاص الذين يعانون من الإعاقة بجميع أنواعها بجميع الحقوق والحريات الأساسية. الغرض من الاتفاقية هو تعزيز وحماية وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة.

4- واقع الإعاقة في مصر:

4.1 احصاءات الإعاقة:

تشير أحدث احصائيات للتعداد السكاني في مصر إلى أن نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) بلغت 10.67% من إجمالي عدد السكان لديهم شكل من أشكال الإعاقة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017)، وبهذه الإحصائية يكون لدينا لأول مرة أرقام رســمية عن أعداد المصـــريين من ذوي الإعاقة، تحتاج إلى تحليل دقيق للبيانات والأرقام، للوقوف على حقيقة أوضــاع الأشــخاص ذوي الإعاقة صــحيا وتعليميا واجتماعيا واقتصــاديا وثقافيا، حتى يتســنى معرفة حجم الاحتياجات والتحديات التي تواجه الدولة في تمكين هذه الشريحة العريضة من المجتمع المصري من حقوقهم الدستورية.

بحسب الجهاز المركز للتعبئة والاحصاء، تم إدراج أسئلة عن الإعاقة في استمارة التعداد السكاني لجميع المحافظات، حيث تبين عدد السكان الذين يعانون من شكل من أشكال الإعاقة بسيطة إلى المطلقة، وكانت أعلى نسبة 14.20% بمحافظة القاهرة تليها محافظة الأسكندرية 13.23%. وقد تم حساب هذه النسبة على مستوى الأنواع الستة من الصعوبات وهي: الرؤية، السمع، المشي، التذكر والتركيز، العناية الشخصية، التواصل.

وبلغت نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) ممن لديهم أي صعوبة من (الكبيرة إلى المطلقة) 2.61% على مستوى الجمهورية، وكانت أعلى نسبة 3.14$ بمحافظة المنيا تليها محافظة القاهرة 3.05% ومحافظة أسيوط 2.86%.

جاءت أكبر نسبة إعاقة هي للأفراد الذين يُعانون من صعوبة المشي أو صعود السلالم، تليها رعاية النفس ثم الفهم والتواصل مع الآخرين، وكانت أقل نسبة لصعوبة التذكر أو التركيز أو الرؤية.

ترتفع بدرجة كبيرة نسبة الصعوبات للذين لم يلتحقوا مطلقا بالتعليم والتي بلغت 60.8% (للإناث 68.5% مقابل 53.9% للذكور).

4.2 الإطار التشريعي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

بدأت الدولة المصرية في خمسينات القرن الماضي اتخاذ بعض الخطوات المحدودة تجاه تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، فحرص المشرع المصري على مواجهة تحديات المواطنين ذوي الإعاقة، وصــدر قــانون رقــم 14 لســنة ١٩٥٩ بشــأن التأهيل المهني للعاجزين عن العمل وتحديدهم. ثم أدمجت مواد هذا القانون في قانون العمل. ومع تطور المجتمع والانفتاح على الدول الأخرى، تم إصــدار قانون تأهيل المعاقين رقم 39 لســنة 1975، والمعدل بقانون رقم 49 لســنة 1982. ومن ثم بدأ المشرع المصري في إدراج حقوق المواطنين ذوي الإعاقة في بعض نصوص القوانين منها:

– قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 الذي جاء على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التقدم للوظائف.

– قانون الطفل رقم 126 لسنة 2008 والذي شمل مواد خاصة للطفل ذوي الإعاقة.

وظلت تلك الخطوات غير كافية مع تزايد الأعداد، إلى أن وقعت مصـــر عام 2008 على إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة مع عشـرات الدول لتكون بمثابة الخطوة الأهم، تمهيدا للنظر إلى هؤلاء بصـفتهم مواطنين تلتزم الدولة تجاههم بحقوقهم الدستورية على قدم المساواة مع جميع المواطنين.

أخذ الوضـع في مصـر نحو حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة طريقا إيجابيا منذ ثورة يناير 2011 وتوجهت بوصـلة الدولة نحوهم بخطوات متقدمة، وقد ظهر هذا جليا في قرار إنشـــاء المجلس القومي لشـــئون الإعاقة 2012، و في إقرار مواد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لأول مرة في دساتير مصر في نص دستور 2014.

نص الدستور المصري لأول مرة في تاريخ مصر على عدة مواد شملت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (مواد 53، 54، 80، 81، 93، 180، 214، 244) وجاء نص المادة 81 بالباب الثالث "الحقوق والحريات والواجبات العامة" متضـمنا الحقوق الثقافية "تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وترفيهيًا ورياضيًا وتعليميًا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة بهم، وممارستهم لجميع حقوقهم السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالا لمباديء المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص". (الدستور المصري، 2014)

كما تم الالزام بنسبة من مقاعد مجلس النواب للأشخاص ذوي الإعاقة في قانون الإنتخابات البرلمانية 2015. بالإضافة إلى بعض القرارات والتدابير التي اتخذتها بعض الجهات الحكومية في صـــالح الأشـــخاص ذوي الإعاقة مثل قرار وزارة التربية والتعليم الخاص بالدمج التعليمي رقم 42 لسـنة 2015، وقرار المجلس الأعلى للجامعات بقبول الأشـخاص ذوي الإعاقة السمعية بالجامعات الحكومية المصرية في 2015. وإصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية بقرار رقم 2733 لسـنة 2018، وقانون المجلس القومي للأشـخاص ذوي الإعاقة رقم 11 لسـنة 2019.

4.3 التحديات الإجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة

الإعاقة جزء من حالة الإنسـان، وهي حالة معقدة، تتطلب العديد من التدخلات والمنهجيات للتغلب على تأثيرها السـلبي، وتختلف هذه التدخلات حسب وضـع الشخص ذي الإعاقة الإجتماعي والثقافي والاقتصـادي. وتختلف تجربة الإعاقة من شخص لآخر نتيجة لتفاعلها مع الظروف الصحية والعوامل الشخصية والإجتماعية والبيئية بشكل كبير.

تتعدد التحديات الإجتماعية التي تواجه الأشـــخاص ذوي الإعاقة وتتناول ســـمات نوعية الحياة، من خلال العلاقات الإجتماعية والتعليم والصـحـة والمسـاواة وكذلك الفرص والامتيازات، المسـتوى المعيشـي، الطبقة الإجتماعية وممارسـات الحياة اليومية. ويرتبط الوضـع الإجتماعي بالوضـع الاقتصـادي للأسـرة، حيث يؤثر مقدار الدخل على مسـتوى الأسـرة

اجتماعيا ومدى توفير الاحتياجات الأساسية لها. وبالرغم من الجهود الكبيرة للدولة، فإن سلسلة التحديات الإجتماعية ماتزال حجر عثرة أمام تحسن ظروفهم المعيشية.

نستعرض في هذا الجزء بعض من التحديات الإجتماعية التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحول دون تقدمهم ومشاركتهم في مناحي الحياة المختلفة.

- **النظرة المجتمعية:**

ترتبط حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بالثقافة والصور النمطية التي تشكل ركيزة أساسية في تناول قضاياهم، حيث ترجع النظرة المجتمعية والثقافة السائدة من القرن الماضي عن هؤلاء بأنهم غير قادرين، لا يستطيعوا العيش والعمل باستقلالية، إلى سبب رئيسي في تهميشهم وتراجع حقوقهم الإنسانية إسوة بغيرهم من المواطنيين في المجتمعات.

تلعب الثقافة دورا محوريا في تحديد المواقف المجتمعية تجاه قضايا معينة. فالموقف هو "استعداد مكتسب للرد بطريقة إيجابية أو غير مواتية باستمرار فيما يتعلق بشيء معين" (Paul, Shunit, 1999). يتضح من هذا التعريف أن المواقف تؤثر على طريقة تفاعل الناس مع الظروف المختلفة. تؤثر صورنا الذهنية المتوارثة على كيفية تصرفنا أو تصورنا للناس والأحداث في مجتمعاتنا. المشاعر السلبية التي يشعر بها بعض الناس فيما يتعلق بالإعاقة خاصة الذهنية هي إلى حد كبير نتيجة للحاجز الثقافي. "تشكل المعتقدات والأحكام المسبقة حواجز عندما لا يتمكن العاملون في مجال الرعاية الصحية من رؤية ما وراء الإعاقة، ولا يرى المعلمون قيمة تعليم الأطفال ذوي الإعاقة، ويكون لدى أفراد الأسرة توقعات منخفضة من أقاربهم ذوي الإعاقة". (World Report on Disability, 2011)

على الرغم من التغييرات الكبيرة والجهود الموجهة نحو تعزيز الإدماج الإجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، لا تزال هناك حواجز ثقافية واجتماعية تثبط هذه الجهود. وفي رأي الباحثة أن المجتمع (أفراد، مؤسسات) هو الذي يعوق الأشخاص الذين لديهم قصورا جسديا أو حسيا أو ذهنيا. فالإعاقة الواقعية توجد في أشكال التمييز والاستبعاد من المشاركة الكاملة في المجتمع.

- **ارتفاع تكلفة الإعاقة وانخفاض مستوى المعيشة:**

قد تؤثر الإعاقات بين الأطفال والبالغين على الوضع الإجتماعي والاقتصادي للأسرة بأكملها، حيث تتضاعف الأعباء والتكاليف بسبب الإعاقة. على سبيل المثال: تكلفة استخدام الأجهزة المُساعدة والتعويضية وصيانتها، استخدام سيارات الأجرة الخاصة بدلا عن المواصلات العامة غير المهيئة لأنواع من الإعاقات. الرعاية الصحية لغير القادرين على الحركة، وغيرها من الاحتياجات الضرورية للأشخاص ذوي الإعاقة بإختلاف إعاقاتهم.

حاولت العديد من الدراسات الحديثة تقدير التكلفة الإضافية للإعاقة. فنجد في المملكة المتحدة، تتراوح التقديرات من 11٪ إلى 69٪ من الدخل (Zaidi, Burchardt, 2005). في أستراليا، تتراوح التكاليف المقدرة – اعتمادا على درجة شدة الإعاقة بين 29٪ – 37٪ من الدخل (Saunders, 2006).

في أيرلندا، تراوحت التكلفة المقدرة من 20٪ إلى 37٪ من متوسط الدخل الأسبوعي، اعتمادا على مدة وشدة الإعاقة (J. Cullinan, B. Ganno, S. Lyons, 2010). بينما أوضحت جميع الدراسات إلى أن هناك تكاليف إضافية تتعلق بالإعاقة، إلا أنه لا يوجد اتفاق فني حول كيفية قياسها وتقديرها.

واستنادا أيضا إلى الاحصاءات العالمية، يُقدر البنك الدولي أن الأشخاص ذوي الإعاقة قد يمثلون ما يصل إلى خُمس فقراء العالم. تؤدي الإعاقة إلى تفاقم الفقر من خلال ضغوط اقتصادية إضافية على الأسر. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ما يصل إلى 50٪ من الإعاقات يمكن الوقاية منها وترتبط ارتباطا مباشرا بالفقر وسوء التغذية وظروف العمل والمعيشة غير الملائمة، ومحدودية الوصول إلى برامج التطعيم، والحصول على الرعاية الصحية خاصة الرعاية الصحية للأم والطفل. قد تساهم الإعاقة في إفقار الأسر بسبب محدودية الوصول إلى الصحة والتعليم والأنشطة الاجتماعية. (Integrated Programme to Promote the Rights of PWD's in Egypt, 2011)

وفي مصر ارتفعت معدلات الفقر لتصل إلي 32.5% من عدد السكان في 2017، مقابل 27.8% في عام 2016. وتصدرت محافظات الصعيد قائمة المحافظات الأكثر فقرا في الجمهورية عام 2017، حيث سجلت محافظة أسيوط نسبة فقر بين مواطنيها بلغت 66.7%، تلتها محافظة سوهاج بنسبة 59.6%، ثم الأقصر 55.3%، والمنيا 54%، ثم قنا 41%. (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، 2019). بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) التي انتشرت مع نهاية عام 2019 يتوقع زيادة القيود على القدرات الوظيفية أو "الإعاقة" مع زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية.

ترى الباحثة أن الدولة تبذل جهودا ملموسة في تقليص الفجوات العميقة في الوضع الإجتماعي والاقتصادي من خلال حزمة من المبادرات وبرامج الحماية الإجتماعية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، لكنها تظل غير كافية خاصة مع المتطلبات الإضافية الناتجة عن الإعاقة، فهي أساسية للشخص ذي الإعاقة ولا يُمكن الاستغناء عنها.

- **صعوبة الوصول:**

إمكانية الوصول أو الإتاحة تعني القدرة على الوصول إلى شيء ما أو مكان ما، من خلال التجهيزات أو الإجراءات أو توفير المعلومات اللازمة للوصول. ويعد الوصول إلى أماكن المرافق العامة، المباني، وسائل المواصلات والمعلومات ضروريا للتعليم والرعاية الصحية والعمل والمشاركة في كافة الأنشطة الإجتماعية والثقافية. يمكن أن يؤدي عدم الوصول إلى عزلة الأشخاص ذوي الإعاقة، أو جعلهم يعتمدون على الآخرين.

يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر تحديات واضحة في إمكانية الوصول، الوصول إلى الأماكن (إتاحة مكانية)، والوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا (إتاحة معلوماتية وتكنولوجية). يستطيع أي فرد رصد التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في الطرق والشوارع، والأرصفة، الدخول لبعض المرافق، واستخدام المواصلات (القطار، المترو، الاتوبيس)، فغالبا نُصادف خلال يومنا محاولة شخص يستخدم كرسي متحرك في الصعود إلى الرصيف، شخص كفيف يريد أن يقطع الطريق أو شخص أصم يحاول وصف واجهته لسائق التاكسي.

يصعب حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على بعض الخدمات (حكومية، خاصة) بسبب عدم إتاحة أماكن تقديم الخدمة أو صعوبة استخدام المواصلات، خاصة مع ارتفاع أسعار المواصلات الخاصة وانخفاض مستوى المعيشة.

ساهم استخدام الأنترنت في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى بعض الخدمات المتاحة اونلاين والوصول للكثير من المعلومات على الشبكة العنكبوتية. أصبحت التكنولوجيا جزأ لا يتجزأ من حياة الأفراد، واستخدام الأغلبية لها استخدام يومي، ساعدت على ذلك مواقع التواصل الإجتماعي في السنوات القليلة الماضية.

"يمكن أن تكون المجتمعات عبر الإنترنت ممكّنة بشكل خاص لأولئك الذين يعانون من إعاقات سمعية أو بصرية أو حالات طيف التوحد" (Jaeger, Xie, 2009) لأنها تتغلب على الحواجز التي تواجههم في التواصل وجها لوجه. "الأشخاص ذوو الإعاقة المعزولون يقدرون قيمة وجود الإنترنت في تمكينهم من التفاعل مع الآخرين وربما إخفاء الاختلاف بينهم". (A. Cook, 2005) ومع ذلك، هناك تحديات ليست قليلة يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى التكنولوجيا منها انخفاض مستوى الدخل الذي لا يُمكن الكثيرين منهم من الوصول إلى الانترنت، قلة الخدمات المتاحة اونلاين، ضعف الإعدادات التكنولوجية التي لا تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والسمعية من الوصول إلى الكثير من المواقع أو التطبيقات، فضلا عن ضعف شبكات الانترنت في مناطق كثيرة.

ترى الباحثة أن هذه التحديات تؤكد على أن الإعاقة تكمن في المجتمع والبيئة، تحدّ من تقدم الأفراد ذوي الإعاقة وتفقد البعض منهم استقلاليته وحقه في الوصول. إن أهمية الإتاحة تكمن في توفير بيئة دامجة تُكيف الظروف البيئية والفيزيقية والمجتمعية والمعلومات اللازمة وتعزز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في الحياة الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وغياب الإتاحة قد تحدّ أو تعطل تقدمهم وتحقيق ذواتهم والعيش باستقلالية.

- **انخفاض التحصيل العلمي:**

على الرغم من أن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يضمن تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف ويحظر التمييز على أساس الإعاقة، يظل الأشخاص ذوو الإعاقة من أكثر الشرائح خارج أنظمة التعليم في مصر، حيث أن 57.6% من عدد الأشخاص ذوي الإعاقة (10 سنوات فأكثر) من الأميين، و 8.7% يقرأ ويكتب. (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، 2017)

إن استبعاد الأطفال والبالغين ذوي الإعاقة من فرص التعليم والعمل له تكاليف اجتماعية واقتصادية عالية. التعليم يضعف من ارتباط الإعاقة بالفقر. (World Report on Disability, 2011)

في رأي الباحثة ان هذا الواقع لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة ينعكس على مدى مشاركتهم في الأنشطة الأخرى بالحياة، فالتعليم مرتكز أساسي في حياة الأطفال وتكوين الشخصية عند البالغين، وكلما كان المرتكز قويا كلما زاد وعي الأفراد بذواتهم.

- **تحديات العمل والتوظيف:**

مع النظرة المجتمعية، والتي مازل الأشخاص ذوي الإعاقة يُعانون منها في المجتمع، يعتبر حصولهم على الوظائف من أكبر التحديات التي تواجههم، فلا يزال التحيز والتخوف من أنهم غير قادرين يحدّ من فهم وقبول الإعاقة في أماكن العمل.

في البلدان النامية، 80٪ إلى 90٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل عاطلون عن العمل، بينما تتراوح النسبة في البلدان الصناعية بين 50٪ و 70٪. في معظم البلدان المتقدمة، يبلغ معدل البطالة الرسمي للأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل ضعف المعدل على الأقل لمن لا يعانون من إعاقة. على سبيل المثال وجدت دراسة استقصائية أجريت في الولايات المتحدة عام 2004 أن 35% فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل يعملون، مقارنة بـ 78% من الأشخاص بدون إعاقة. (UN, 2021)

في السبعينات، صدر قانون رقم 39 لسنة 1975 بشأن التأهيل والعمل، وكان أول قانون خاص بالإعاقة، ينص على استيفاء تعيين نسبة 5% من الأشخاص ذوي الإعاقة بجهة العمل. واستمر هذا القانون منفردا حتى صدور قانون رقم 10 لسنة 2018 الشامل لجميع الحقوق بما فيها حق التدريب والتوظيف. وخلال تلك المدة التي تزيد عن أربعين عاما لم يُفعل القانون بالقدر الكافي مقارنة بحجم العمالة القادرة على العمل، وعانى الأشخاص ذوي الإعاقة من البطالة.

في الفترة الأخيرة ومع صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10، تزايد الأهتمام بالحق في العمل، وتهتم وزارة القوى العاملة بتطبيق استيفاء نسبة لا تقل عن 5% طبقا لقانون رقم 10، بحزمة من الاجراءات والتدابير. رغم ذلك، فان ما تراكم خلال ما يزيد عن أربع عقود يحتاج إلى مزيد من الجهود وتعزيز تنمية الموارد البشرية من الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تكييف آليات التدريب المهني وتطويرها، بما يتناسب مع سوق العمل، وبناء قاعدة بيانات للوضع الوظيفي لهم على مستوى الجمهورية.

- **تحديات الإدماج والتمكين:**

انتشر في الآونة الأخيرة مع تنامي الاهتمام بقضايا الإعاقة عدة مصطلحات منها الدمج والتمكين. يتطلب دمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة اليومية بكافة المجالات ممارسات وسياسات مُصممة بدون حواجز مادية أو سلوكية تعوق قدرة الأفراد ذوي الإعاقة على المشاركة الكاملة في المجتمع إسوة بالآخرين دون تمييز أو استبعاد.

يجب أن يؤدي الدمج إلى زيادة المشاركة في أدوار وأنشطة الحياة الإجتماعية، واستخدام الموارد العامة مثل النقل والمواصلات، المرافق العامة، وتلقي الرعاية الصحية، وإقامة العلاقات، والاستمتاع بالأنشطة اليومية الأخرى.

من خلال تجربة الباحثة الشخصية والعملية، ترى أن فلسفة إدماج الأفراد ذوي الإعاقة مازالت تحتاج إلى تعمق أكثر في كيفية التطبيق من خلال سياسات واجراءات وبرامج توعية على عدة مستويات. فتطبيق الدمج في المدارس على سبيل المثال، يواجه عدة صعوبات، منها تجاهل تنفيذ قرارات الدمج في بعض المدارس، أو عدم تنفيذه بالشكل الصحيح، أو رفض أولياء الأمور دمج طفل ذو إعاقة مع أبنائهم في الفصل المدرسي.

وترى الباحثة أن الإدماج والتمكين يعكسان قيم التنوع وقبول الاختلاف، فقبول الآخر هو قبول أي إنسان مهما كانت اختلافاته، ويؤثر هذا القبول على مواقف واتجاهات الأفراد تجاه قضايا بعينها. لكي يكون هناك إدماج ومشاركة هادفة وذات مغزى، فان تقدير التنوع وتوفير بيئة آمنة وداعمة أمر بالغ الأهمية.

- **التمييز على النوع:**

لا تزال الفوارق بين الجنسين موجودة في المجالات الاقتصادية والسياسية. فضلا عن التحديات الإجتماعية المتعددة التي تواجهها المرأة، ورغم تحقيق بعض التقدم على مدى العقود، إلا أن المرأة لا تزال تكافح من أجل حقوقها. تزيد أشكال التمييز المختلفة التي تلاحق النساء إذا كانت من ذوي الإعاقة، فالنساء ذوات الإعاقة يتعرضن للتمييز بين الجنسين بالإضافة للحواجز المُعوقة.

عند توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، عادة يكون أجرهم أقل من نظرائهم من غير ذوي الإعاقة، وعادة يكون أجر النساء ذوات الإعاقة أقل من الرجال ذوي الإعاقة. بالتالي، فإن فجوات الأجور بين الرجال والنساء من ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة لا تقل أهمية عن الاختلاف في معدلات التوظيف. (World Report on Disability, 2011)

تؤثر التحديات المُشار إليها سابقا على فرص المشاركة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة والتفاعل مع الآخرين، مما يعرضهم بشكل أكبر لخطر العنف وسوء المعاملة والاستغلال. وتعكس الإحصائيات الواردة في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن "النساء ذوات الإعاقة أكثر عرضة بمعدل 2-3 مرات لشكل من أشكال الاعتداء الجنسي أو أشكال الاستغلال مقارنة بالنساء من دون إعاقة"

(Integrated Programme to Promote the Rights of PWD's in Egypt, 2011)

5- التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة

5.1 الثقافة والتنمية

تؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على أن "الثقافة في صميم التنمية المستدامة"، وقد وضعت اليونسكو مؤشرات مواضيعية للثقافة بأهداف التنمية المستدامة 2030، كرؤية جديدة للأهداف، وإطارا يهدف إلى قياس ورصد مدى تقدم مساهمة الثقافة في تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة 2030 على الصعيدين الوطني والدولي. والغرض من مجموعة المؤشرات المواضيعية هو دعم وتكملة المؤشرات العالمية المتفق عليها في خطة التنمية المستدامة 2030 وإقامة صلات بين مختلف الأهداف والغايات الواردة فيها، مع التركيز على دور الثقافة وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة تساعد صناع القرار. (UNESCO, 2019)

تعود ثقافة أي مجتمع إلى تاريخه، لغته، تراثه، فنونه، عاداته وتقاليده، والطبيعة الجغرافية السكانية التي تؤثر في التكوين الثقافي لهذا المجتمع، وتتأثر الثقافة بالسلطة بأشكالها السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية، والقوى الاجتماعية الفاعلة بها وكل ما يتعلق بها من مؤسسات داخل إطار الدولة كالتعليم، الثقافة، الإعلام أو مؤسسات المجتمع المدني.

وتتأثر أيضا بالتحولات الاقتصادية وأحيانا نتيجة أزمات أو أحداث مفاجئة كالثورات تؤدي إلى إنتاج ثقافات لها علاقة بتلك الأزمات أو وسائل مواجهتها.

ويُعرف الأنثروبولوجي البريطاني إدوارد تايلور(1832–1917)، الثقافة بأنها "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع". يرى تايلور أن الثقافة تعبير عن شمولية الحياة الإجتماعية للإنسان، وتتميز ببعدها الجماعي. والثقافة، في نهاية الأمر، مكتسبة. يأتي المفهوم العام للثقافة كما اتفق عليه علماء الإجتماع والأنثربولوجي في أن الثقافة استجابة الإنسان لاشباع حاجاته، أما "الثقافة بمعناها المحدود فتعني الأنشطة الفكرية الإبداعية والفنية التي يمارسها الإنسان". (ابو غازي، 2011)

يرتبط المفهوم الأخير للثقافة بالتنمية، فالإنتاج الثقافي أو الصناعات الثقافية (السينما، المسرح، الدراما، النشر، الموسيقى) يدخل في إنتاجها استثمارات ضخمة، فالاقتصاديات الثقافية تساهم بما لا يمكن تجاهله ضمن مصادر الدخل القومي للدول. بالإضافة إلى "إعطاء الأولوية للتنمية البشرية المستدامة على نماذج التنمية الاقتصادية القياسية الأخرى بالسنوات الأخيرة. أصبحت فكرة إدراج البعد الثقافي في سياسات وإجراءات التنمية مقبولة بشكل عام. فقد تمت دراسة الثقافة كعنصر ضروري للتنمية الكاملة للأفراد والمجتمعات". (UNESCO, 2010)

بذلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو مجهودات كبيرة في الدفاع عن دور الثقافة في التنمية، وقد أثمرت تلك المجهودات بإدماج الثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المعتمدة في عام 2015 . والإشارة إلى الثقافة إشارة واضحة في الغاية رقم 4 "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي"، من الهدف الحادي عشر "مدن ومجتمعات محلية مستدامة".

في 2020 نشرت اليونسكو دليلا قامت بإعداده لمؤشرات مواضيعية للثقافة. شكلت المؤشرات إطارا يهدف إلى قياس ورصد مدى تقدم مساهمة الثقافة في تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة. هذه المؤشؤات هي: البيئة والقدرة على الصمود، الازدهار وسبل الرزق، المعارف والمهارات، الاندماج والمشاركة. والغرض من مجموعة المؤشرات المواضيعية هذه هو دعم وتكملة المؤشرات العالمية المتفق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بين مختلف الأهداف والغايات. (UNESCO, 2020)

5.2 التمكين الثقافي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر:

تختص وزارة الثقافة المصرية بالشئون الثقافية للمواطنين، وبالتالي فهي تهدف لرعاية الفنون بمختلف أنواعها وتتخذ النشاط الثقافى إطارا مؤسسيا، قابلا للتطور وداعما للنشاط الثقافى الأهلى وجاذبا له. وذلك من خلال عمل قطاعاتها وهيئاتها المتنوعة: المجلس الأعلى للثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، المركز القومي للترجمة، مركز الثقافة القومي (الأوبرا)، الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، قطاع صندوق

التنمية الثقافي، المركز القومي لثقافة الطفل، قطاع شئون الإنتاج الثقافي، قطاع الفنون التشكيلية، قطاع العلاقات الثقافية الخارجية، أكاديمية الفنون، الأكاديمية المصرية للفنون بروما.

تسعى الوزارة من خلال رؤيتها إلى " تأسيس منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري, تحترم التنوع والاختلاف وتمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة" (استراتيجية مصر 2030).

في السنوات الأخيرة حرصت وزارة الثقافة على زيادة الفرص التي تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة بفعالية في الحياة الثقافية، على المستويين المشاركة والإنتاج الثقافي. حيث صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لقصور الثقافة رقم 50 لعام 2012 بإدراج "إدارة التمكين الثقافي لذوي الاحتياجات الخاصة" في الهيكل التنظيمي للهيئة. وتقوم الإدارة بعدة تدابير لضمان توسيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الثقافية، منها المؤتمر العلمي السنوى للتمكين الثقافي فى شهر ديسمبر من كل عام بالتزامن مع اليوم الدولي للأشخاص ذوى الإعاقة، القوافل الثقافية التوعوية، الورش الفنية والمسابقة الأدبية، اعتماد بعض الفرق الفنية والإشراف عليها، فرقة احنا واحد المسرحية، فرقة فنون الإعاقة الاستعراضية بقصر ثقافة الشاطبى، فرقة الرواد للعرائس الماريونت بقصر ثقافة الأنفوشى. بجانب تعاون الإدارة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة أو التي تدرج الإعاقة ضمن أنشطتها.

أما فيما يخص معارض الكتاب والنشر، تم إدراج أنشطة ثقافية وفنية وندوات تخص قضايا الإعاقة بأغلب معارض الكتاب في السنوات الأخيرة، مع تركيز هذه الأنشطة بمعرض القاهرة الدولي للكتاب ودخوله مجانا بموجب كارنيه الإعاقة. مع تنفيذ أنشطة ثقافية دامجة بالمعرض بالتعاون مع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة منذ 2014. (تقرير مصر عن مدى تطبيق بنود الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2020). في عامي 2019، 2020 خصصت الهيئة المصرية العامة للكتاب جناحا خاصا لعرض المنتجات الثقافية والتراثية للأشخاص ذوي الإعاقة بمعرض القاهرة الدولي للكتاب بالتعاون مع المجلس، وكان للجناح آثرا ملحوظا على زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في فعاليات المعرض المختلفة. كما وفر المجلس على مدار العامين، أكثر من 15 مترجم لغة الإشارة بمعرض الكتاب، لتوفير ترجمة لغة الإشارة لفاعليات المجلس، وعدد من الندوات الثقافية بالبرنامج الثقافي للمعرض بالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للكتاب. حققت ترجمة لغة الإشارة نجاحا ملحوظا وجذبا إعلاميا. حصلت الخدمة على ردود فعل إيجابية من الجمهور بشكل عام، والمستفيدين من الخدمة بشكل خاص. (المصري اليوم، 2020)

هناك أيضا مجموعة من الأنشطة الفنية والمسابقات الدورية وغير الدورية يقوم بها قطاع الفنون التشكيلية والمجلس الأعلى للثقافة ودار الأوبرا، المركز القومي لثقافة الطفل. فضلا عن إصدار كتب معنية بمجال الإعاقة بأغلب القطاعات المختصة بالنشر في الوزارة.

بدار الكتب والوثائق القومية تم افتتاح "قاعة الكتب للمكفوفين" القاعة فى 2018 بالدور الثالث، وتحوي على عدد من المجلات منشورة بطريقة برايل. وإنتاج مجموعة من الكتب بطريق "ديزي الصوتية" بالتعاون مع هيئة التعاون اليابانية "جايكا".

مؤخرا مع جائحة كورونا (كوفيد19) أتاحت وزارة الثقافة المواد الثقافية اونلاين، وقامت بإدارة بعض أنشطتها وفعالياتها الثقافية إلكترونيا، وأحدثت تقدما ملحوظا في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في الوصول إلى أكبر عدد من الجمهور المهتم بالثقافة والفنون بكل أشكالها، وقد تم توفير مترجم لغة إشارة لبعض هذه الفعاليات، مما ساعد على إتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.

يشير تقرير مصر الأول للأمم المتحدة عن مدى تطبيق بنود الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي وقعت عليه مصر في 2008، إلى تقدم ملحوظ في االتنمية الثقافية بالقطاع السياحي. حيث اتخذت وزارة السياحة وقطاعاتها المتعددة عدة تدابير لتيسير الزيارات السياحية للأشخاص ذوي الإعاقة المصريين والأجانب في إطار دعم السياحة الميسّرة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها عقد دورات تدريبية على لغة الإشارة لعدد من المرشدين السياحيين خلال عام 2015. فضلا عن تصميم كود إتاحة جزئية بشكل خاص لمستخدمي الكراسي المتحركة في معبد الكرنك، أحد أهم الأماكن السياحية بالأقصر.

ويشير التقرير الذي أعده المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بالتشاور مع كافة الوزارات والجهات المعنية، (تقرير مصر، 2020) بقيام المجلس الأعلى للآثار بتأسيس "مدرسة الوعي الأثري للمكفوفين" في 2004، وهي أول مدرسة أثرية خاصة للأطفال لغرس الوعي الحضاري الفرعوني بالمتحف المصري. فضلا عن التخطيط لإتاحة عدد أكبر من المتاحف والمزارات السياحية. وإتاحة المتاحف الجديدة التي تم افتتاحها مؤخرا، المتحف القومى للحضارة المصرية 2021، متحف شرم الشيخ 2020، متحف كفر الشيخ 2020، متحف آثار الغردقة 2019.

ترى الباحثة، أن هناك خطوات ملموسة وذات تأثير قامت بها القطاعات المعنية بالثقافة والثقافة السياحية، نحو التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، وساهم المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في التنسيق مع هذه الجهات من أجل تنفيذها بالشكل الأنسب. ومع ذلك، مازال هناك عدد من المعوقات أمام الأشخاص ذوي الإعاقة بإختلاف إعاقاتهم، تزداد كلما بعدنا عن القاهرة الكبرى. في الحديث عن التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، نحن بصدد الحديث عن تضمين منظور الإعاقة في السياسات والاستراتيجيات بأبعاد متعددة تحتاج إلى دراسة الاحتياجات والمعوقات وتحديد الأهداف، بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

تشير الاحصاءات المتوفرة إلى قيام وزارة الثقافة بـ 836 نشاط خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة خلال عام 2018. (النشرة السنوية للاحصاءات الثقافية، 2018). ومع ذلك، لا تشير البيانات إلى عدد الأنشطة الدامجة والأنشطة المُخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتوفر البيانات المذكورة في هذا البحث، صورة سردية للوضع الحالي مأخوذة من التقارير والموقع الالكتروني للوزارة ووسائل الإعلام، ومن متابعة الباحثة بصفتها الشخصية والوظيفية.

5.3 التحديات الثقافية

وفقا للمادة 30 من الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يتعين على الدول الأطراف اتخاذ تدابير فعالة ومناسبة، لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من "المشاركة في الحياة الثقافية على قدم المساواة مع الآخرين، وتتخذ كل التدابير المناسبة

لكي تكفل لهم التمتع بالمواد الثقافية بأشكال ميسَّرة؛ التمتع بالبرامج التلفزيونية والأفلام والعروض المسرحية وسائر الأنشطة الثقافية بأشكال ميسَّرة؛ التمتع بدخول الأماكن المخصصة للعروض أو الخدمات الثقافية"، كما ينبغي على الدول الأطراف "إتخاذ التدابير الملائمة لإتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة لتنمية واستخدام قدراتهم الإبداعية والفنية والفكرية" (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، 2006).

عندما نتحدث عن المشاركة وتكافؤ الفرص لا يمكن أن يقتصر الأمر على مجموعة من الأنشطة والفعاليات. يتعين اتخاذ سياسات وإجراءات تعزز السياسات الثقافية التي تشمل الجميع، ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة المختلفة الوصول إليها.

من خلال ما تقدم نجد أن وزارة الثقافة تبذل جهدا من أجل دمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتها وبرامجها إلا أن التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة تواجه بعض المعوقات التي تحدّ من مشاركتهم ووصولهم إلى الخدمات والاستفادة منها على النحو الذي يساهم في تنمية ابداعاتهم الفنية وتعزيز قدراتهم وارتقاءهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

وقد صنفت الباحثة هذه المعوقات على النحو التالي:

- معوقات الوصول للأماكن/ المواد/ المنتجات الثقافية

لا يتمتع الجميع بفرص متساوية في الوصول إلى الثقافة سواء للمشاركة في نشاط ثقافي أو للإنتاج. وتتعدد أوجه المعوقات التي تحدّ أو تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الثقافة، هذه المعوقات هي:

أ. صعوبة الوصول للأماكن:

يمكن أن يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة الحواجز بسبب صعوبة الوصول إلى المباني الثقافية غير المُتاحة. على سبيل المثال، لا يمكن للأشخاص مستخدمي الكراسي المتحركة الذهاب لمعظم السينمات والمسارح، حيث السبيل الوحيد للدخول إلى القاعة هو صعود السُلّم.

يجد الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبة أيضا في الوصول إلى قصور الثقافة، رغم توافرها بمناطق كثيرة على مستوى الجمهورية. حيث يبلغ عددها 347 بيت وقصر، طبقا لاحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء. (النشرة السنوية للاحصاءات الثقافية، 201"8)، إلا أن عدد كبير منها يصعب الوصول إليه لمستخدمي الكراسي المتحركة لوجود درجات سلم عند المداخل. غالبا تقوم المراكز الثقافية وقصور الثقافة بتوفير مترجم لغة إشارة، في الأحداث الثقافية التي تنظمها للأشخاص ذوي الإعاقة جميعا أو الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، بخلاف ذلك، لا يتوفر مترجم إشارة إلا نادرا. ويشير هذا الإجراء إلى أن الإدماج ليس من الأهداف الرئيسية أو من سياسة هذه الأماكن.

يشير تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي في 2012 إلى أن الوصول إلى الثقافة يعني "كسر الحواجز وفتح الفرص للمشاركة الثقافية للجميع. كما يشير إلى أن الحواجز يمكن أن تكون مادية، ومالية: رسوم الدخول، وتكاليف النقل، وجغرافية "المسافة المادية" وإجتماعية وثقافية". (لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2020).

ب. صعوبة الوصول للمواد الثقافية: لكل إنسان الحق في التمتع بالفنون. يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة تحديات مختلفة في الوصول إلى المواد الثقافية والفنون، التي تقدم بطرق تقليدية دون مراعاة الشكل الذي يحتاجون أن تكون عليه حتى تصل إليهم. على سبيل المثال، لا يمكن لشخص أصم الاستمتاع بفيلم في السينما إذا لم يكن هناك ترجمة نصية أو ترجمة بلغة الإشارة وهو ما لم يتوفر إلى الآن حتى بقاعات عرض الأفلام الموجودة داخل المكتبات والمراكز الثقافية الحكومية العامة وعددها 42 قاعة، والمكتبات الحكومية المتخصصة وعددها 16 قاعة. (النشرة السنوية للاحصاءات الثقافية، 2018). لا يمكن أيضا لشخص ذي إعاقة ذهنية الاستمتاع بكتاب ما لم يكن هناك نسخة سهلة القراءة ومبسطة منه.

ج. صعوبة الوصول للثقافة الرقمية: دخلت التكنولوجيا كعنصر أساسي في أغلب مجالات الحياة إن لم يكن جميعها. وأصبحت المعلومات والأخبار تتطاير بين أصابعنا من خلال شاشات الهواتف الذكية والأجهزة المختلفة التي تتقادم سريعا يوما بعد يوم. استطاعت التكنولوجيا جذب الموهوبين والفنانيين والمستثمرين في قطاعات الثقافة المختلفة، وأصبح هناك إنتاج ثقافي رقمي يزداد يوميا حول العالم. الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا بعيدين عن هذه الثقافة بل منهم من يجد في التكنولوجيا صديقا ملازما له. استطاع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية من خلال إعدادات الهواتف الذكية استخدامها، ليس في الإتصال والتواصل فقط، بل في أبعد من ذلك. مئات التطبيقات المبتكرة يوميا تساهم في حل مشكلات يتعرض لها مجموعة من الناس، وفي أقل من ثانية تنتشر عبر العالم لتساعد ملايين من البشر.

القطاع الثقافي الحكومي/ الخاص في مصر، يحاول أن يلحق بتيار الثقافة الرقمي، رغم ذلك، نحتاج لمزيد من الجهود والتمويل والابتكار في استخدام التحول الرقمي في مجال الثقافة، خاصة في الثقافة السياحية. مازالت التكنولوجيا غائبة عن متاحفنا والأماكن الأثرية. التكنولوجيا هنا ضرورة معاصرة، من ناحية لزيادة السياحة الثقافية وإتاحتها بطرق متعددة، وإتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة خاصة الإعاقة البصرية من ناحية أخرى.

عند زيارة المتاحف، لا يمكن للمكفوفين تقدير المعروضات بها، أو الاستمتاع بزيارتها، إذا لم تكن هناك أوصاف بصيغة صوتية أو إلكترونية يمكن الوصول إليها.

- معوقات بشرية:

أ. محدودية الدعم والتشجيع وتكافؤ الفرص: هي أساسيات لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. يمكن أن يؤدي نقص الأخصائيين إلى استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الفعاليات الثقافية، ويمنع إندامجهم في المجتمع. على سبيل المثال، عدم توفير مترجم لغة إشارة يعني نقص في التواصل والمعلومات وإدماج الصم في النشاط الثقافي. يصعب أحيانا على أصحاب متلازمة داون أو مَن يُعانون من طيف التوحد المشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية بدون مساعد أو مرافق يقدم لهم التوجيه والدعم، يجعلهم هذا يعتمدون بشكل مفرط على أفراد الأسرة، ويقلل من فرص إندماجهم مع الآخرين في نفس النشاط.

ب. محدودية تدريب وتأهيل العاملين: مع ندرة تدريب العاملين في مجال الثقافة، على كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة المختلفة، وقلة اجراءات الاستعانة بخبراء عند التخطيط لأنشطة وأحداث ثقافية تستهدف دمج الأشخاص ذوي

الإعاقة، ينخفض استعداد المنشطيين الثقافيين إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الفعاليات، ويساهم في بقاء الأفكار النمطية والتخوف لديهم من التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

- **معوقات الإدماج الثقافي**

أ. **قلة الأنشطة الثقافية الدامجة:** يترتب على محدودية التدريب السابق ذكرها، محدودية الأنشطة التي يُشارك فيها الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقل مشاركتهم في البرامج المتخصصة والمسابقات لاكتشاف المواهب، مما يؤدي إلى صعوبة اكتشافها وتنميتها. تعتبر برامج اكتشاف المواهب مساحة لاكتشاف الذات وتنمية الثقة وتحفيزا على الإنتاج الثقافي.
الأنشطة الثقافية والرياضية هامة لتحقيق الإدماج والمشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجتمعات حول العالم. تختلف الأنشطة من سياق إلى آخر، ولكن في جميع الحالات، تساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتشجع الحوار وقبول الاختلاف، والشعور بالانتماء والتمكين. من الملاحظ أن معظم الأنشطة الثقافية التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة لا تحبز الدمج، وتفضل أن تقدم لمجموعة مستهدفة محددة من إعاقة بعينها أو مختلف الإعاقات. على سبيل المثال، رصدت الباحثة من خلال عملها في الفترة بين عام 2013 و 2019، عشرات الفعاليات الثقافية بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة خلال شهر ديسمبر، وكانت معظم هذه الاحتفالات قاصرة على الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم.

ب. **ندرة البرامج/ المنتجات الثقافية للتوعية بالتنوع واحترام الاختلاف:** أكبر الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة هي النظرة المجتمعية. الوعي بالإعاقة يعني تثقيف الناس فيما يتعلق بالإعاقة وإعطاء الناس المعرفة المطلوبة لتفهم قضية أو موضوع ما. إن تأثير فيلم سينمائي أو عمل درامي في تشكيل المفاهيم أو تعديلها عند الجمهور أمر غاية في الأهمية ومستدام التأثير. مؤخرا في ابريل 2012 عُرض المسلسل الدرامي المصري "خلي بالك من زيزي"، وقد أثار حوارا مجتمعيا وإعلاميا واسعا حول الموضوع الذي تناوله المسلسل، وهو مرض "اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه ADHD". استطاع المسلسل جذب ملايين من المصريين والعرب لمشاهدته ومناقشته والبحث عن معلومات حول ADHD، مما زاد الوعي المجتمعي والوعي الأسري به. (موقع مصر 360، 2021)

- **معوقات نقص البيانات والمعلومات**

أ. **نقص المعلومات عن الأنشطة والخدمات المتوفرة:** التخطيط الجيد للخدمات وكيفية تقديمها وتوزيعها والحجم المطلوب منها يحتاج إلى بيانات شاملة ومُفصلة عن متلقي الخدمة، وفي ذات الوقت، يحتاج أيضا متلقي الخدمة معرفة تفاصيل الخدمة وأماكن تقديمها ومدى إتاحتها. البيانات عنصر رئيسي في التخطيط لتحليل الوضع الراهن حول أي موضوع/ مشروع. تساعد البيانات في تحديد أهداف واضحة ومحددة. في قطاع الثقافة لا تتوفر الكثير من المعلومات حول الخدمات والأنشطة التي تقدمها قطاعات وزارة الثقافة المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ب. نقص المعلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة: يُمكن لمجموعة مناسبة من المؤشرات والإحصاءات أن تساعد في تصميم وتنفيذ استجابات فعالة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الثقافية،. ومع ذلك، لا توجد حتى الآن بيانات كافية عن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة الثقافي والاجتماعي.

6- الخلاصة:

وفقا لما سبق وفي ضوء الأدبيات والدراسات السابقة يتضح أن القطاع الثقافي في مصر لديه محاولات فعلية للتنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، ويدل على ذلك كمّ الأنشطة الموجّه لهم، إلا أن هذا التقدم يدعو إلى اتخاذ خطوات جديدة في السياسات الثقافية من أجل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الثقافة وتعزيز حقوقهم الثقافية. ان الوصول إلى الثقافة يعتبر الخطوة الرئيسية للمشاركة الثقافية والاستفادة من الخدمات الثقافية، وقد حددت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مصطلح الوصول الثقافي (accessibility Cultural) على أنه "فرص فعالة وملموسة للأفراد والمجتمعات للتمتع بالثقافة بشكل كامل، في متناول الجميع في كل من المناطق الحضرية والريفية، دون تمييز".
(Committee on Economic, Social and Cultural Rights, 2020)

كما تم التأكيد على أنه "من الضروري، توفير وتسهيل الوصول لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك لمن يعيشون في فقر.

في السنوات الأخيرة ازداد الاهتمام بالدراسات والنقاشات حول دراسات الإعاقة، وأصبح هناك كليات خاصة بدراسات الإعاقة في عدد من الدول حول العالم، ومؤخرا، تم إنشاء كلية علوم الإعاقة في جامعتي بني سويف والزقازيق بمصر. ودبلوم التنمية الثقافية، بجامعة القاهرة والذي أدرج مقرر "التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة" ضمن مقررات الدبلوم منذ العام الدراسي 2019/ 2020.

يدعو هذا التقدم إلى التفكير في اتخاذ خطوات أوسع وأشمل في رسم سياسات التنمية الثقافية تشمل الجميع، لضمان العدالة الثقافية والارتقاء بالمجتمع والاستمرارية والاستدامة، وليس الأنشطة والمبادرات المؤقتة.

7- نتائج البحث

- نستنتج من خلال الأدبيات والدراسات السابقة الحاجة إلى التفكير في مفهوم الإعاقة من المنظور الإجتماعي والتفكير المتعمق فيه من المنظور الثقافي، ومدى ارتباطه بالصور الثقافية عند المجتمعات وهوية الأشخاص ذوي الإعاقة. والتفكير أيضا في بدائل استخدام كلمة "الإعاقة" في التعريف بالأشخاص الذين لديهم قصور جسدي أو حسي أو ذهني، في ظل التقدم المُحرز في دمجهم وتمكينهم، مع الأخذ في الاعتبار تطور اللغة السائدة وتأثيرها منذ أن تم اعتماد تعريف "الأشخاص ذوي الإعاقة" بالإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كضرورة لاعتراف الدول الأطراف بوجودهم وحقوقهم.

– الدراسات المرتبطة بالإعاقة والتنمية الثقافة باللغة العربية نادرة، وتحتاج لمزيد من الجهود والاهتمام بالدراسة والبحث بشئون الإعاقة. والتركيز على دراسة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

– إن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة هي الخطوة الأولى لإدماجهم وتمكينهم والاستفادة من قدراتهم الإنتاجية، ويعتبر تضمين إدماج منظور الإعاقة باستراتيجيات التنمية هي الأساس لإحراز تقدم مستدام للتنمية. فالتنمية المستدامة لا تكتمل إلا بتضمين الجميع دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين. ومع ذلك، يُعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من صعوبات الإدماج الثقافي في مصر، وصعوبة الوصول إلى العديد من الخدمات والأنشطة الثقافية.

– التنوع، احترام الاختلاف، والمساواة في المشاركة، قيم واضحة برؤية وزارة الثقافة 2030 وسياساتها الثقافية الحالية، ومع ذلك يحتاج إدماج الإشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الثقافية، وتمكينهم من الوصول الثقافي العادل إلى وضع حزمة من الاجراءات والتدابير، وتضمينهم بسياسات التنمية الثقافية، بوصفهم فاعلين ومستفيدين على حد سواء. ان رؤية مصر 2030 تمثل فرصة كبيرة للنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة على كل المستويات وتعزيز التقدم الإجتماعي والثقافي.

– تساهم التنمية الثقافية في ارتقاء الأفكار والقيم وترسيخها، كالتنوع وقبول الآخر وتكافؤ الفرص، والتي بدورها تحفز الطاقات البشرية وتساهم في زيادة الثقة ومن ثم زيادة القدرة الإنتاجية.

– هناك مجموعة من المعوقات تواجه التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، والتي كان من أهمها معوقات الوصول إلى الثقافة، معوقات بشرية، معوقات الإدماج في الثقافة، ومعوقات نقص البيانات والمعلومات.

– قد تختلف أشكال الإعاقة، ولكن لا تزال الحواجز والمعوقات أمام إدماجهم ومشاركتهم المجتمعية والثقافية متشابهة تماما. وتأتي التوعية من التحديات الكبيرة التي تواجههم، إذ نحتاج المزيد من برامج وحملات التثقيف المجتمعي حول الإعاقة وأبعادها وإزالة الأخطاء المغلوطة عنها.

– هناك الكثير من الأنشطة والفعاليات الثقافية التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة ولكن الكثير منها يعتبر أنشطة موسمية. وهناك مجموعة من المتطلبات البشرية والتدريبية والتنظيمية، اللازمة لدعم وتعزيز التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة.

8–سبل الحدّ من المعوقات التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة:

بالإشارة إلى جميع ما سبق، نؤكد إلى أن هناك العديد من الخطوات والسبل التي تساهد في الحدّ من معوقات التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة تتلخص في:

- وضع رؤية شاملة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة المختلفة في كافة القطاعات الثقافية.
- إزالة الحواجز البيئية لتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الثقافية بأنواعها.
- تطوير البرامج والأنشطة الثقافية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة المختلفة بشكل دائم وليس موسمي أو في حدود المبادرات القصيرة. وزيادة استخدام التكنولوجيا، خاصة في إتاحة المواد الثقافية.

- تشجيعهم على الإنتاج الثقافي والمساهمة في الصناعات الثقافية.
- تطوير برامج التدريب للعاملين بالقطاعات الثقافية.
- تنمية الوعي العام بقضايا الإعاقة وضبط المصطلحات ذات الصلة بالإعاقة وتصحيح المفاهيم.

9- توصيات البحث

- إضافة مؤشرات قياسية بمؤشرات محور الثقافة في استراتيجية مصر 2030، لقياس وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الثقافة، ومدى الالتزم بتكافؤ الفرص والإدماج وعدم التمييز.
- تضمين منظور الإعاقة في السياسات والاستراتيجيات بشكل واضح ومحدد عامة، وفي سياسات التنمية الثقافية خاصة.
- تصميم وإدراج برامج ثقافية تساهم في اكتشاف وتنمية المواهب والابداع، وتعزيز الإمكانات الإنتاجية عند الأشخاص ذوي الإعاقة، مع إشراكهم في تصميم هذه البرامج ومعرفة احتياجاتهم وكيفية تلبيتها.
- وضع الفنانيين والموهوبين ذوي الإعاقة على خريطة المنح، المعارض، الفعاليات الثقافية الدولية، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص.
- تشجيع الكتاب والفنانيين وصناع السينما والفنون عامة، على تقديم محتوى يساهم في التوعية المجتمعية بالتنوع واحترام الاختلاف من جهة، وعلى إتاحة المواد الثقافية التي يقومون بإنتاجها بما يتناسب مع الإعاقات المختلفة من جهة أخرى.
- الالتزام بوصول الخدمات الثقافية وتنفيذ برامج اكتشاف المواهب لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بتنوع إعاقاتهم، أعمارهم، والمناطق الجرافية لتعزيز عدالة الوصول إلى الثقافة.
- التخطيط لإتاحة كافة أماكن تقديم الخدمات الثقافية القائمة والمزمع تطويرها أو انشاءها (مراكز ثقافية، بيوت وقصور الثقافة، مسارح، سينمات، مكتبات،....الخ) بما يتناسب مع معايير الجودة العالمية في تهيئتها وملاءمتها لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة المختلفة إليها، وتحديد الفترة الزمنية لذلك لإتاحة المباني القائمة.
- ضرورة العمل المتواصل من أجل تطبيق التكنولوجيا في إتاحة المواد والمنتجات الثقافية، وتنمية الثقافة الرقمية التي تساهم في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الثقافة.
- رسم خريطة ثقافية بكافة الخدمات والأنشطة الثقافية، وأماكن توفرها على مستوى الجمهورية، وتحديد الأماكن المهيئة لاستقبال ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بإختلاف إعاقاتهم.
- إتاحة البيانات والمعلومات لكل مايخص التنمية الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، حتى يتسنى للباحثين الاستفادة منها.
- تنمية الموارد البشرية في القطاعات الثقافية، ووضع التدريب على آليات تخطيط وتنفيذ البرامج الثقافية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، بأولويات الأهداف التدريبية.
- تدريب واحد على الأقل، من العاملين في كل مكان يُقدم خدمة ثقافية على مستوى الجمهورية، على لغة الإشارة، لتعزيز التواصل مع الأشخاص الصمّ، وتشجيعهم على التعبير عن هويتهم ولغتهم.

– الاهتمام بتصميم برامج نوعية متكاملة تناسب جميع العاملين في القطاعات الثقافية المختلفة، لتعزيز مفاهيم الإدماج والتنوع وقبول الإختلاف، والحدّ من استصعاب دمج المختلفين بشكل عام والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص في البرامج والأنشطة الثقافية. وإشراك الفئات المستهدفة منها أثناء التصميم والتخطيط لها.

– الاهتمام بالأبحاث والدراسات الاجتماعية والثقافية عن واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر، والتعاون مع مراكز البحوث بالجامعات والمراكز المتخصصة بالجهات المختلفة.

– التخطيط لحملات واسعة بأساليب مبتكرة للتوعية المجتمعية بقيم التنوع وقبول الآخر، وتفهم الإختلاف واحترامه. وإزالة الخرافات والصور الذهنية الخاطئة حول الإعاقة، وتصحيح المفاهيم.

– زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطبيق العدالة الثقافية بما يتناسب مع حجم البرامج والأنشطة المطلوب تنفيذها لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الثقافية، حيث أن تكييف البرامج وإتاحتها بما يتناسب مع الأشخاص ذوي الإعاقة المختلفة يحتاج إلى مصروفات إضافية، مثل توفير مترجم لغة إشارة، فنانيين متخصصين.

المراجـع

المراجع العربية:

- استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030، (2015).
- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، (2015)، الأمم المتحدة.
- الدستور المصري، (2014).
- الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، (2006)، الأمم المتحدة.
- المغيدي، الحسن محمد، (1997)، معوقات الإشراف التربوي كما يراه المشرفون والمشرفات في محافظة الإحساء التعليمية، رسالة ماجستير، مجلة البحوث التربوية، جامعة قطر، قطر، ص 71.
- النشرة السنوية للاحصاءات الثقافية، (2018)، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1580

- المصري اليوم، (2020)، مي هشام، آلاء عثمان، مترجمو الإشارة بمعرض الكتاب، متطوعون في مهمة ثقافية.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1467875

- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك وخريطة الفقر، (2019)، الجهاز المركزي للعبئة والإحصاء.
- تقرير التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت في مصر (2017)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- تقرير مصر عن مدى تطبيق بنود الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، (2020)، الأمم المتحدة.

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=ar&TreatyID=4&DocTypeID=29

- موقع مصر 360، (2021)، رحمة سامي، خلي بالك من زيزي: دراما نفسية تعالج اضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه.

https://cutt.us/WZEsE

- عيشة، بسام، (2012)، الحقوق الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو.
- عماد أبوغازي، (٢٠١١)، الثقافة والتنمية: تجارب مصرية، الثقافة العربية وأسئلة التنمية والتحديث، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية، بيروت.

https://scholar.cu.edu.eg/?q=eghazi/files/lthqf_wltnmy.doc.pdf

- قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018، مصر.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، مطبعة مصر، القاهرة، (1961).
- موقع هيئة العامة لقصور الثقافة.

https://www.gocp.gov.eg/Section.aspx?SectionID=84

References:

- A. Cook, Judith, (2005), Information Technology Attitudes and Behaviors among Individuals with Psychiatric Disabilities Who Use the Internet: Results of a Web-Based Survey, Published by the Society for Disability Studies. https://dsq-sds.org/article/view/549/726
- Alexandra Tessin, Sanja Kovacic, Tatiana Pivac, Miroslav D. Vujic, Sanja Obradovic, (2020), from children to the elderly: is culture accessible to everyone? International Journal of Culture, Tourism and Hospitality Research, United Kingdom.
- Coleridge, Peter (1993), Disability, Liberation, and Development, Oxfam (UK and Ireland).
- Committee on Economic, Social and Cultural Rights, 2020, UN.
- Devlieger, Patrick J, (2005), Generating a Cultural Model of Disability, paper presented at the 19th Congress of the European Federation of Associations of teachers of the Deaf (FEAPDA).
- Holzer Brigitte, Vreede Arthur, Weigt Gabriele, (1999), Disability in Different Cultures: Reflections on Local Concepts, Germany & Netherlands.
- Hästbacka Elisabeth, Nygård Mikael, Nyqvist Fredrica, (2016), Barriers and facilitators to societal participation of people with disabilities: A scoping review of studies concerning European countries, Published by Elsevier Masson SAS on behalf of Association ALTER .
- Integrated Programme to Promote the Rights of Persons with Disabilities in Egypt, (2011). https://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session7/EG/UNCT_EGY_UPR_S07_2010_UNCTEgypt_document2.pdf
- J. Cullinan, B. Ganno, S. Lyons, (2010), Estimating the extra cost of living for people with disabilities, Published by John Wiley & Sons, Ltd. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1002/hec.1619
- Paul T. Jaeger, Bo Xie, (2009), Develop online community accessibility guidelines for people with disabilities and older adults, Journal of Disability Policy Studies, Hammill Institute on Disabilities, United States.
- Retish Paul, Reiter Shunit, (1999), Adults with Disabilities: international Perspectives in the Community, New York: Routledge.
- Saunders, Peter, 2006, The Costs of Disability and the Incidence of Poverty, Published by The Social Policy Research Centre, University of New South Wales, Sydney, Australia.
- TATIC, Damjan, (2015), Access for People with Disabilities to Culture, Tourism, Sports and Leisure Activities: Towards Meaningful and Enriching Participation, Council of Europe.

- Thompson Denise, Fisher Karen R, Purcal Christiane, Deeming Chris, Sawrikar Pooja, 2011, Community Attitudes Toward Persons with Disabilities: Scoping Project, Social Policy Research Centre, Disability Studies and Research Centre, University of New South Wales.
- UNESCO, (2010), Culture and Development: Assessment and Prospects.
- UNESCO, (2020), Culture 2030 Indicators.
- UN Women, (2017), Making the SDGS count for women and girls with disabilities. https://www.un.org/development/desa/disabilities/wp-content/uploads/sites/15/2019/10/Making-SDGs-count-for-women-with-disabilities.pdf
- UPIAS: Union of the Physically Impaired Against Segregation, (1974), UK.
- World Report on Disability, (2011), World Health Organization. https://www.who.int/disabilities/world_report/2011/report.pdf
- Waldschmidt Anne, Berressem Hanjo, Ingwersen Moritz, (2017), Culture, Theory, Disability: Encounters between Disability Studies and Cultural Studies.
- World Health Organization (WHO) Web, (2021). https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/disability-and-health
- Zaidi Asghar, Burchardt Tania, (2005), Comparing Incomes when Needs Differ: Equivalization for the Extra Costs of Disability in the U.K. https://www.researchgate.net/publication/4919077_Comparing_Incomes_when_Needs_Differ_Equivalization_for_the_Extra_Costs_of_Disability_in_the_UK